فشل الليبراليّة الديمقراطيّة في بلادنا

فشل الحلّ الليبرالي الديمقراطي في بلادنا

الاتجاه الليبرالي الديمقراطي يسود ديارنا:

كان الإستعمار الغربي يسيطر على البلاد الإسلامية، وكان بالطبع هو الذي يختار حكامها أو يوجههم، ويدير دفة الأمور على ما يريد، مباشرة أو من وراء ستار.

ولهذا سار الحكم في هذه البلاد في الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الرأسمالي الغربي، الذي يؤيده الإستعمار المتسلط. كما تؤيده جمهرة المثقفين الذين تعلموا على يديه، والذين رأوا أن هذا النظام الجديد يحمل معاني التقدم والحرية والتطور والتجدّد، ويقاوم الجهل والجمود، والتخلف والاستبداد، الذي اتسمت به عصور الانحطاط السابقة.

ولم يتح لهم من العلم النافع ما يعرفون به حقيقة دينهم «الإسلام» الذي يؤمنون به اعتقاداً، ويجهلونه شريعة ونظاماً، وفلسفة وحضارة. كما لم يكن لديهم من دوافع الرغبة في معرفته ما يجعلهم يطلبون العلم به عند أهله العارفين به، وقليل ما هم. فإن الولع بتقليد الغرب المتفوق الغالب، سد عليهم كل منافذ المعرفة أو الرغبة فيها، شأن المغلوب مع الغالب، والضعيف مع القوي، كما قال حكيم المؤرخين ابن خلدون.

وكانت هذه الفئات التي تخرجت على يدي الثقافة الغربية هي أعمدة الحكم الليبرالي وأسناده، وأنصار نظامه ودعاته.

ومعظم هؤلاء من أبناء الطبقات الأرستقراطية، والأسر الغنية التي كان

باستطاعتها أن تنفق على أبنائها ليتعلموا في الداخل، أو يبعثوا إلى الخارج.

لقد فرض الاستعمار النظام الليبرالي الديمقراطي العلماني «من فوق» بحكم سلطانه، ولم يكن للشعب في ذلك اختيار ولا مدخل.

ولقد تم هذا التحول بهدوء، ولم يكن هناك ضرورة لإعلان، كإعلان سلامة موسى، ولا إلى دعوة كدعوة طه حسين، فقد كادت الأمور تجري في طريق «التغريب» بلا ضجيج.

كل ما في الأمر أنه كان هناك «قديم» معزول يخشى أن يقوى بأسه، ويشتد جانبه، ويخرج إلى الحياة داعياً مجاهداً من جديته فارتفعت هذه الأصوات تريد القضاء على كل قديم، وتسدّ الطريق على كل داعية للعودة إلى نظام الإسلام وفكرة الإسلام.

آثار هذا الاتجاه في الحياة الإسلامية:

وكان من آثار هذا الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الغربي الذي ساد بلادنا، أن قامت حياة المجتمع على عدة أشياء تعد هي العناصر والمقومات التي تميز هذا الاتجاه وتشخصه.

ولكن قبل ذلك يلزمنا أن نسأل: ما معنى الليبرالية الديمقراطية؟

إن هذه كلمات أوروبية الأصل، ولهذا لا نبحث عن معناها في لغة العرب، وإنما نبحث عنها عند الأوروبيين أنفسهم: ماذا يعنون بها؟

بيد أن أمثال هذه الكلمات التي تدل على مفاهيم عقائدية ليس لها مدلول واحد محدد عند الأوروبيين. لهذا تفسر في بلد بما لا تفسر به في بلد آخر، وتفهم عند فيلسوف بما لا تفهم به عند غيره، وتطبق في مرحلة بما لا تطبق به في أخرى.

ومن هنا كان اختلاف التعريفات لهذه المفاهيم، وكانت الصعوبة في وضع تعريف منطقي جامع مانع يحدد مدلولها بدقة.

حتى اشتقاق كلمة «ليبرالي» نفسها اختلفوا فيه: هل هي مأخوذة من كلمة «ليبرتي» التي معناها الحرية، كما هو مشهور أم هي مأخوذة من أصل إسباني؟

وعلى أية حال يبدو أن الليبرالية التي شاعت في بلادنا العربية أول الأمر هي الليبرالية الانكليزية. وهي التي أمكن أن يحددها بعضهم بـ «ليبرالية ألوكز» وهي التي أوضحها جون لوك، وطورها الاقتصاديون الكلاسيكيون، وهي ليبرالية ترتكز على مفهوم التحرر من تدخل الدولة في تصرفات الأفراد. سواء كان هذا في السلوك الشخصي للفرد أم في حقوقه الطبيعية أم في نشاطه الاقتصادي (أخذاً بمبدأ دعه يعمل)[1]، والظاهر من تاريخ الليبرالية أنها كانت رد فعل لتسلط الكنيسة والإقطاع في العصور الوسطى بأوروبا، مما أدّى إلى انتفاضة الشعوب وثورة الجماهير، وبخاصة الطبقة الوسطى والمناداة بالحرية والإخاء والمساواة، كما وضح ذلك في الثورة الفرنسية. وإن كان قد تبين بعد أن هناك قوى خفية هي التي حركت هذه الثورة وغيرها من الثورات[2].

أما «الديمقراطية» فهي لفظة يونانية قديمة تعني «حكومة الشعب» أي حق المجموع في تقرير المسائل العامة، وما يجب اتخاذه بصددها. غير أن المشاركة المباشرة من التقرير حسب النمط الإغريقي القديم (دولة المدينة: أمر متعذر إلاَّ في الوحدات الصغيرة والبسيطة. ولهذا تطور مفهوم «الديمقراطية» على مر العصور حتى استقر في الفقه الغربي الحديث. لكي يعني: «النظام السياسي الذي من شأنه تعيين أعضاء الهيئة الحاكمة بواسطة الشعب، بوصفه مصدر كل سلطة»[3].

ونظراً لأن بعض الدارسين يفصلون بين مفهوم الليبرالية ومفهوم الديمقراطية، فقد آثرت أن أضيف وصف «الديمقراطية» إلى وصف «الليبرالية» لبيان الاتجاه الذي أتحدث عنه هنا، والذي ساد البلاد العربية قبل عهد الثورات

---

(١) المصطلحات السياسية، لموريس كرانستون ص ٤٦.

(٢) انظر: الدنيا لعبة إسرائيل.

(٣) انظر: المرجع الأسبق ص ٣٦ ـ ٣٨ و «فلسفتنا السياسية الثورية» للدكتور محمد طه بدوي ص ١٢٢.

العسكرية[1]. فهو اتجاه ليبرالي ديمقراطي رأسمالي (فنحن مع الذين يستعملون هذه التعبيرات بمعنى واحد تقريباً، ويذهبون إلى أنه لا يمكن الفصل بينها الآن)[2]. وهو في نفس الوقت اتجاه علماني وطني أو قومي، وهو في بدايته ونهايته إتجاه دخيل، يتخذ الغرب قبلة له وإماماً في جل شؤون الحياة. وعلى هذا الأساس نتحدث عن عناصره ومقوماته كما طبقت في ديارنا.

أهم هذه العناصر والمقومات هي:

١ ـ العلمانية، بمعنى فصل الدين عن الدولة.

٢ ـ النزعة الوطنية والقومية.

٣ ـ الاقتصاد الرأسمالي والإقطاعي.

٤ ـ الحرية الشخصية ـ بالمفهوم الغربي ـ وخاصة حرية المرأة في التبرج والاختلاط.

٥ ـ التمكين للقوانين الأجنبية الوضعية.

٦ ـ ظهور الحياة النيابية البرلمانية وإعلان أن الأمة مصدر السلطات.

وكان لهذه العناصر أثرها البارز في حياتنا العربية والإسلامية: المادية والروحية، الفكرية والسلوكية، الفردية والاجتماعية. كما سيتضح ذلك فيما يلي من صحائف هذا الفصل.

١ ـ العلمانية

العلمانية هي أول عناصر الاتجاه الليبرالي الديمقراطي الذي ساد حياة المسلمين بتأثير الإستعمار. وكان ذلك أخطر النتائج، وأعمق الآثار التي حفرها الاستعمار، وخلفها من بعده: عزل الإسلام عن الدولة، وعن توجيه الحياة العامة، وعن قيادة المجتمع.

---

(١) ولا زال يسود بعضها أيضاً إلى اليوم.

(٢) انظر: القومية والمذاهب السياسية للدكتور عبد الكريم أحمد ص ١٣٧.

وبعبارة أخرى: العمل على سيادة المفهوم الغربي لما يسمى ديناً، وما يسمى دولة، وتأكيد الفصل بينهما فكرياً وعملياً في كل بلد دخله الإستعمار، واصطناع الهوى السحيقة بينهما، حتى لا يعود في يوم قريب إلى الدين سلطانه، فيسيطر على الدولة ويوجهها.

يقول «هانوتو» المستشرق الفرنسي، ومستشار وزارة الإستعمار الفرنسية في مقاله الذي ترجمته جريدة «المؤيد» المصرية، ونشرته سنة ١٣١٧هـ[١]:

«إن الإسلام دين وسياسة، وإن شعور المسلمين مبهم من حيث الجامعة السياسية أو الرابطة الوطنية، فالوطن عندهم هو الإسلام، وهم يقولون: إن السلطة مستمدة من الألوهية، فلا يجوز أن يتولاها إلاَّ المسلمون».

ثم أشار «هانوتو» إلى نجاح فرنسا في فصل السلطة الدينية عن السلطة السياسية في تونس، وقال: «إنها قد استطاعت أن تحقق هذا الانقلاب العظيم بلباقة وحذق، دون أن تثير ضجيجاً أو تذمراً، فتوطدت دعائم السلطة المدنية من غير أن يلحق بالدين مساس (!) وتسربت الأفكار الأوروبية بين السكان بدون أن يتألم منها إيمان المحمدي (يعني المسلم) وبذلك إنفصل الحبل بين هذا البلد والبلاد الإسلامية الأخرى، الشديدة الإتصال بعضها ببعض».

ودعا «هانوتو» في آخر مقاله إلى أن تتخذ تونس مثالاً يقاس عليها، ونموذجاً ينسج على منواله.

وكان أول من استجاب لدعوة «هانوتو» وأمثاله من الحاقدين على الإسلام هو «كمال أتاتورك» مؤسس تركية الحديثة! فهو الذي تبنى الليبرالية الغربية بكل عناصرها: بخيرها وشرها، وحلوها ومرها، وإيمانها وكفرها ـ إن كان عندها إيمان ـ كما نادى بذلك د. طه حسين من بعد. يقول المؤرخ البريطاني ارنولد توينبي:

---

(١) انظر المقال كله في «تاريخ الأستاذ الإمام» للسيد رشيد رضا، ج ٢، ص ٤٠١ ـ ٤١٤.

«ولم يكتف الأتراك بتغيير دستورهم (الذي ينص على أن الإسلام دين الدولة) بل قامت الجمهورية التركية الوليدة بخلع المدافع عن الدين الإسلامي ـ الخليفة ـ وألغت منصبه ـ أي الخلافة ـ وجردت رجال الدين المسلمين، وحلت منظماتهم، وأجبرت الرجال على ارتداء القبعات، التي تمنع لابسيها من أداء شعائر الصلاة الإسلامية التقليدية. وخاصة السجود. وكنست[1] الشرعية الإسلامية بأكلمها، وتبنت القانون المدني السويسري بعد أن ترجمته إلى التركية، وطبقت قانون الجرائم الإيطالي، وذلك بفرض هذين القانونين بعد التصويت عليهما في المجلس الوطني، وغيرت الأحرف العربية بأحرف لاتينية. وهذا أمر لا يتم إلاَّ بطرح القسم الأكبر من التراث الأدبي العثماني القديم. وأهم وأشجع تغيير قام به أولئك الثوريون في تركيا هو ما قدموه للشعب من قيم ومثل اجتماعية جديدة»[2]!!

وقاوم الشعب التركي هذا الإتجاه، ودافع عن شريعته. ولكن سلطان القوة المؤيدة من الخارج كان أغلب.

على أن «العلمانية» الدخيلة لم تستطع في أكثر البلدان العربية والإسلامية أن تكتسب لنفسها ـ من الناحية النظرية ـ الصفة الشرعية والدستورية، كما اكتسبتها في تركيا بحد السيف. ولم يستطع الحكام والزعماء «المتغربون» ـ ومن ورائهم القوى الاستعمارية والماسونية وغيرها ـ أن يظفروا بهذا الحق ـ حق الشرعية ـ على الصعيد الرسمي، لأن حس الجماهير المسلمة الذي آمن إجمالاً بأن الإسلام دين الحياة، وأن شريعته صالحة لكل زمان ومكان ـ كان يرفض إبعاد الإسلام عن الدولة، ويرى في ذلك مروقاً وخيانة لله ولرسوله ولجماعة المسلمين.

ولهذا لم تملك القوى الماكرة إلاَّ أن تنحني لرغبة الأغلبية الإسلامية، وترضيها نظرياً بالنص على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، كما في الدستور المصري وغيره من الدساتير.

---

(١) كما هي الترجمة الحرفية لتعبير المؤلف!

(٢) من بحث «الإسلام والغرب والمستقبل» وهو يضم محاضرتين لتوينبي، عربهما الدكتور نبيل صبحي، نشر دار العربية ص ٧٠.

وأما من الوجهة العملية فقد سار الحكم في طريق العلمانية، تشريعاً وتوجيهاً وتثقيفاً، وعمل القادة والزعماء ـ الذين «علمنهم» الغزو الثقافي من قبل ـ على علمنة الأفكار والمشاعر والأوضاع، بحيث حصر الدين في المساجد، وبعض زوايا الحياة التافهة، وفرض على الشرق المسلم مفهوم الغرب المسيحي للدين: أي أنه مجرد علاقة بين المرء وربه، وشاعت بين الناس كلمات غامضة مضللة[1] مثل: «الدين لله والوطن للجميع».

وقام النظام التعليمي العام في المدارس والجامعات على هذا الأساس، كما قام التثقيف العام عن طريق الكتب والصحافة والإذاعة وغيرها على هذا النهج.

وبذلك ثبت المفهوم الاستعماري الدخيل الخبيث: أن الدين لا شأن له بالسياسة، وأن الدولة لا علاقة لها بالدين.

وأصبح أكثر الجماعات الإسلامية ينص في نظامه الأساسي على أن الجماعة لا تتدخل في السياسة! وحين اشتغلت إحدى الجماعات الإسلامية بالسياسة، ودعت إلى الحكم الإسلامي، والدولة المسلمة، كان أول ما اتهمت به: أنها خلطت الدين بالسياسة!!

كأن الرسول ﷺ لم يقل: «من لقي الله، وليس في عنقه بيعة لإمام مات ميتة جاهلية»[2]. ولم يقل: «من أصبح لا يهتم بأمر المسلمين فليس منهم»[3].

وكان هو نفسه ﷺ صاحب دين ومؤسس دولة. وكذلك كان خلفاؤه من بعده.

---

(١) أما غموضها فلأننا لو عكسنا وقلنا: الدين للجميع والوطن لله، أو قلنا: الدين لله، والوطن لله، أو قلنا: الدين للجميع والوطن للجميع، ما كان في أي من هذه العبارات جناح، أما تضليلها فلأن مفهومها يشعر أن التمسك بحكم الإسلام ينافي المواطنة للجميع وهو إفك مبين.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه الحاكم وصححه وخالفه الذهبي.

لقد أصيب المجتمع الإسلامي بهذا «الفصام النكد» الوافد من الغرب المسيحي. فانقسم النظام التعليمي في بلد كمصر ـ وفي معظم البلاد الإسلامية أيضاً ـ إلى نوعين من التعليم: تعليم ديني. يمثله الأزهر الشريف، وما يتبعه من المعاهد، وتعليم مدني أو علماني لا يلتزم بالثقافة الإسلامية، بل لا يهتم بها، وتمثله الجامعات ومدارس الدولة بصفة عامة.

ولا ريب أن تصبح بين خريجي النوعين فجوة فكرية ونفسية، نتيجة اختلاف لون الثقافة ووجهتها وروحها لدى كل منهما.

وفي مجال التشريع والقضاء وجد هنا انقسام آخر بين القوانين الشرعية والقضاء الشرعي، الذي حصر في زاوية «الأحوال الشخصية» من الزواج والرضاع والطلاق والميراث وما إليها، وبين القوانين المدنية التي استوعبت معظم شؤون الحياة والتشريع لها، فهي تشمل كل ما عدا الأحوال الشخصية من القوانين المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية، وكل ما ينظم العلاقات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية.

وبهذا وجدت محاكم شرعية، ومحاكم مدنية أو أهلية، وقاض شرعي، وقاض مدني، وهو أمر لم يعرفه المسلمون قط قبل ذلك.

ومن نتيجة هذا الإنفصام تسمية بعض الناس «رجال الدين» في مقابل تسمية آخرين «برجال الدولة» أو السياسة» أو «العلم»، مع أن الفكر الإسلامي لا يعرف فكرة «رجال الدين» كما عرفها الغرب المسيحي.

ومن أخطر ما حدث في ديار الإسلام أن الفكر العلماني الغربي لم يقتصر على أجيال المثقفين ثقافة مدنية، بل غزا بعض الرؤوس التي تنتسب إلى الثقافة الإسلامية، والتي تخرجت في معاهد دينية كالأزهر العتيد. حتى رأينا شيخاً أزهرياً معمماً يحطب في حبل المستشرقين والمبشرين، ويؤلف كتاباً عن «الإسلام وأصول الحكم»[1] يجرد فيه الإسلام من سلطة الدولة، ويعلن ـ في جرأة ـ أن الإسلام

(١) مؤلفه الشيخ علي عبد الرزاق، الذي كوفىء فيما بعد فعين وزيراً للأوقاف، وقد ثار علماء =

لا يشـرط للحكـومـة صـورة مـن أي نـوع، فلتكـن «مطلقـة أو مقيـدة، فـرديـة أو جمهورية، استبدادية أو شورية، ديمقراطية أو اشتراكية أو بلشفية»[1]!!

ولقد قرت أعين الغربيين بهذا الكتاب. فلا عجب أن ترجم إلى الانجليزية وأصبح يعد من المراجع الأساسية لعلم الاجتماع الإسلامي في دراسات الجامعات الأمريكية ـ على الخصوص ـ للاسلام وتعاليمه[2]، نظراً لصدوره من مسلم هو عالم أزهري!!

وبعد أكثر من ربع قرن ـ أي في سنة **١٩٤٩**م ـ قام بنفس الدور شيخ أزهري آخر، يهاجم الحكم الإسلامي، وينادي بالحكم القومي، وذلك في كتابه الذي سماه «من هنا نبدأ»[3]، والذي تلقفته الأجهزة السرية للماسونية والصليبية والشيوعية، فروجت له، ووسعت دائرة نشره في كل مكان، وبكل سبيل، كما روجت الصليبية للكتاب السابق.

ودون هذا وذاك من «المشايخ» من يلبسون فوق رؤوسهم «عمائم». ولكنهم يحملون داخل هذه الرؤوس «فكراً علمانياً» ينظر إلى الحياة والتاريخ والأحداث بغير منظار الإسلام الملتزم بالكتاب والسنّة، اتباعاً لهوى خفي، أو إرضاء لسيد

= الأزهر على كتابه وقررت مشيخة الأزهر سحب شهادة العالمية منه، كما رد عليه كثيرون منهم المرحوم الشيخ محمد الخضر حسين في كتاب مستقل، وانظر نقد الدكتور محمد البهي لهذا الكتاب في «الفكر الإسلامي الحديث» فصل «دين لا دولة» وتعليق د. م، محمد حسين عليه في «الاتجاهات الوطنية».

(١) ص ٥٣ من الطبعة الثالثة.

(٢) انظر: الفكر الإسلامي الحديث حاشية ص ٢٤٠ ط. ثانية.

(٣) للشيخ خالد محمد خالد، وقد رد عليه الشيخ محمد الغزالي بكتاب «من هنا نعلم» ورد عليه المرحوم فريد وجدي في مجلة الأزهر «ليس من هنا نبدأ» والمرحوم سيد قطب في فصل من كتاب «معركة الإسلام والرأسمالية»، ولخالد كتاب «الديمقراطية.. أبداً» جرد فيه الإسلام من التشريع، كما جرده من الأخلاق في كتابيه «لكيلا تحرثوا في البحر» و «هذا.. أو الطوفان» مؤكداً أن الأخلاق «المدنية» أهدى! فماذا بقي للإسلام؟!!

يرجى ويخشى، أو طمعاً في مغنم دنيوي، أو على أحسن الفروض ـ جهلاً بحقيقة الدين العظيم الذي يتزيا بالزي التقليدي لعلمائه! وهذا الصنف أداة جيدة يستخدمها الحكام ـ الليبراليون والاشتراكيون على سواء ـ لتضليل الشعوب المسلمة الطيبة، وضرب الاتجاهات الإسلامية الواعية الصحيحة.

٢ ـ النزعة الوطنية والقومية

وكان من نتائج الفكر العلماني، والثقافة العلمانية التي خلفها الاستعمار الغربي في دنيا المسلمين: ظهور النزعة الوطنية والقومية، لا بمعنى أن يحب الإنسان وطنه ويهتم بأمره، أو يحب قومه، ويعنى بأمرهم، فهذا لا حرج فيه، بل هو محمود ديانة، ولكن بمعنى أن يصبح ولاء المسلم لرقعة معينة من الأرض أو لجنس وعنصر خاص من الناس، ومقتضى هذا أن يقدم الرابطة الطينية والعصنرية وبعبارة أخرى: الوطنية والقومية، على الرابطة الدينية الإسلامية، وهذا اتجاه جديد في حياة الجماعة الإسلامية.

لقد كان وطن المسلم من قبل يعني «دار الإسلام» على اتساعها، فكل أرض تجري فيها أحكام الإسلام، وتقام شعائره، ويعلو سلطانه، هي وطن المسلم: يغار عليه، ويدافع عنه، كما يدافع عن مسقط رأسه. وكان العالم ينقسم عند المسلم على هذا الأساس العقائدي: فهو إما دار إسلام، وإما دار كفر.

وكان قوم المسلم هو المسلمين أو الأمة الإسلامية، الذين جمعتهم به أخوّة الإيمان، وعقيدة الإسلام ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ إِخْوَةٌ﴾[1] وكان أعداء المسلم هم أعداء الإسلام، ولو كانوا ألصق الناس به، وأقربهم إليه ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْآخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَوْ كَانُوٓا۟ ءَابَآءَهُمْ أَوْ أَبْنَآءَهُمْ أَوْ إِخْوَٰنَهُمْ أَوْ عَشِيرَتَهُمْ أُو۟لَٰٓئِكَ كَتَبَ فِى قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ وَأَيَّدَهُم بِرُوحٍ مِّنْهُ﴾[2].

---

(١) الحجرات، آية ١٠.

(٢) المجادلة، آية ٢٢.

فالمسلم حين يقف في صلاته مناجياً ربه بهذا الدعاء: ﴿ ٱهْدِنَا ٱلصِّرَٰطَ ٱلْمُسْتَقِيمَ ۝٦ ﴾ بصيغة الجمع هذه، يستحضر في حسّه وذهنه أمّة الإسلام جمعاء.

وحين يقرأ قول الله تعالى في كتابه ﴿ يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ﴾ يفهم أن هذا الخطاب موجّه للمسلمين جميعاً أينما كانوا.

وحين يقف الخطيب على المنبر يوم الجمعة، يدعو للمسلمين كافة دون تفرقة بين إقليم وإقليم، ولا بين عنصر وعنصر، ولا بين لسان ولسان، بل يقول دائماً: اللَّهمَّ اغفر للمسلمين والمسلمات، والمؤمنين والمؤمنات.

فإذا خص بلده يوماً بالدعاء له بالنصر والرخاء والسعادة والعزة تجده يقول: لبلدنا هذا خاصة ولسائر بلاد المسلمين عامة.

فالتفكير الإسلامي، والحس الإسلامي، لا يعرفان الإقليمية ولا العنصرية بحال من الأحوال.

وفي الفقه الإسلامي نجد هذه الصورة المعبّرة عن وحدة الأمة المسلمة، ووحدة الوطن الإسلامي. وذلك فيما ينقله العلامة ابن عابدين عن أئمة الفقه الحنفي حيث يقررون: أن الجهاد فرض عين إن هجم العدو على بلد مسلم، وذلك على من يقرب من العدو أولاً، فإن عجزوا أو تكاسلوا، فعلى من يليهم، حتى يفترض ـ على هذا التدريج ـ على كل المسلمين شرقاً وغرباً[1]. وهذا متفق عليه بين الأئمة جميعاً.

والعجيب أن يقرر فقهاء الإسلام وجوب الدفاع عن البلد المسلم المعتدى عليه، وإن تكاسل أهله أنفسهم في الدفاع عنه، لأن هذا البلد ليس ملك أهله وحدهم، ولكنه ـ باعتباره جزءاً من دار الإسلام ـ ملك المسلمين جميعاً، وسقوطه في يد الكفار خسارة وهزيمة للمسلمين قاطبة.

---

(١) حاشية ابن عابدين ح ٣ ص ٣٠٦ ط. استانبول.

وصورة أخرى يذكرها ابن عابدين: مسلمة سبيت بالمشرق، وجب على أهل المغرب تخصيلها من الأسر[1].

وقال الإمام مالك: يجب على المسلمين فداء أسراهم، وإن استغرق ذلك أموالهم![2]

وهكذا قرر القرآن وقررت السنّة أن المسلمين أمة واحدة «يسعى بذمتهم أدناهم وهم يد على من سواهم» ومن لم يصبح ناصحاً ـ أي مخلصاً باراً ـ لله ولرسوله ولأئمة المسلمين وعامتهم فليس منهم».

ولكن النزعة الوطنية والقومية جعلت المسلم يفكر في وطنه قبل عقيدته، ويقدم الكافر إذا كان من عنصره أو وطنه على المسلم من عنصر آخر أو في بلد آخر، ويسمى هذا أجنبياً، ويعامله معاملة الأجانب.

وبرزت نزعات جاهلية تتنادى بالقومية العنصرية، والوطنية الإقليمية، لا بالأخوة الإسلامية، بل أصبحت الأوطان والقوميات وكأنها أوثان جديدة يعبدها الناس مع الله!

حتى رأينا شاعراً كشوقي ـ رغم نزعته الإسلامية في شعره ـ يقول من قصيدة له يخاطب بها المصريين:

وجه الكنانة ليس يغضب ربكم أن تجعلوه كوجهه معبودا!!

وقوله يخاطب الوطن بعد عودته من منفاه:

أدير إليك قبل البيت وجهي إذا فُهْت الشهادة والمتابا

ورأينا الأتراك ينادون بقومية طورانية، والعرب ـ في بلاد الشام ـ ينادون بقومية عربية، وانتهى الأمر باقتتال العنصرين الإسلاميين ـ العربي والتركي ـ بحد السلاح، مع قول الرسول ﷺ: «لا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب

---

(١) نفس المصدر السابق.

(٢) تفسير القرطبي: آية «ليس البر».

بعض»[1] «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»[2] «إذا التقى المسلمان بسيفيهما، فالقاتل والمقتول في النار»[3].

والعجب أن يتخذ أحد العنصرين بعض الكفار أولياء وحلفاء له ضد إخوانه المسلمين، مع قول الله المحكم: ﴿وَمَن يَتَوَلَّهُم مِّنكُمْ فَإِنَّهُۥ مِنْهُمْ﴾[4].

كان الاستعمار الصليبي ـ ممثلاً في مؤسساته التبشيرية والإستشراقية ونحوها ـ وكانت اليهودية العالمية ـ ممثلة في منظماتها السرية كالماسونية وغيرها ـ من وراء بذر بذور هذه الفتنة: فتنة الوطنية والقومية[5]، لتحطيم الوحدة الإسلامية التي تمثلها الخلافة العثمانية، على ما بها من علل وعيوب، ولتمزيق العالم الإسلامي إلى أجزاء يسهل ابتلاعها، وفرض الوصاية عليها، كما يصعب قيام دولة إسلامية كبرى تضم المسلمين تحت راية الإسلام، وتعيد عهد الفاتحين المنتصرين من الراشدين والأمويين والعباسيين والعثمانيين.

وقد استعان الاستعمار واليهودية في إنجاح هذا الاتجاه وإشاعته وتمكينه بيهود الدّونمة وأشباههم في تركيا. كما استعان بنصارى الشام في بلاد العرب. ثم انتقلت العدوى بعد ذلك من هؤلاء وأولئك إلى أبناء المسلمين أنفسهم.

وسقطت القلعة الإسلامية ـ الخلافة ـ وكانت كارثة زلزلت مشاعر المسلمين، واضطرب لها قاصيهم ودانيهم، وثار المسلمون هنا وهناك، وعقدوا المؤتمرات، ولكنها باءت جميعاً بالفشل، وتمزقت أرض الإسلام إلى اليوم، وقرت عين الإستعمار والصهيونية، بهدم تلك الدولة الكبرى، وقيام الدويلات المتفرقة هنا وهناك.

---

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه الشيخان والترمذي والنسائي وابن ماجه.

(٣) رواه الشيخان والترمذي والنسائي.

(٤) المائدة، آية ٥١.

(٥) سنعود للحديث عن القومية في فصل «الاشتراكية الثورية».

يقول برنارد لويس:

«(والتغريب) الذي كان أكثره من عمل (المتغربين) من أبناء الشرق، جاء بتغييرات يشك كثيراً في قيمتها. أول هذه التغييرات هو الانحلال السياسي الذي أدى إلى تفتيت المنطقة وتجزئتها. فقبل ذلك التاريخ كان في الشرق الأوسط نظام سياسي مستقر، فالشاه يحكم إيران والسلطان هو عاهل المملكة العثمانية التي تشمل كل ما بقي من الشرق الأوسط، وقد لا يكون كل السلاطين الذين تعاقبوا على الحكم محبوبين من رعاياهم، ولكنهم كانوا في موضع احترام، والأهم من ذلك أنه لم يكن هناك خلاف على مشروعية الحكم، فالسلطان هو الحاكم بلا منازع، لأنه عاهل لآخر خلافة إسلامية تضم جميع مسلمي العالم تقريباً.. ثم عزل السلطان.. وهدمت الخلافة، وقام مقامه عدد من الملوك والرؤساء والديكتاتوريين الذين دبروا لمدة معينة أمرهم، وربحوا تصفيق وتأييد شعوبهم.. ولكنهم لم يكونوا أبداً موضع الرضا التام، والقبول الطبيعي، والولاء الأكيد، الذي كان ممنوحاً لحكومة السلطان الشرعية، وهذا الولاء والقبول والرضا جعل السلطان غير محتاج للضغط والعنف والإرهاب أو للديماغوجية السياسية في الحكم.

«وبضياع الشرعية والولاء خسر أهل الشرق الأوسط «هويتهم الواحدة» القديمة، فبعد أن كان كل مواطن عضواً من أعضاء إمبراطورية إسلامية كبيرة لها ألف سنة أو تزيد من التراث والتاريخ، وجد الناس أنفسهم مواطنين لسلسلة من الدول التابعة، والوحدات السياسية الجديدة المفتعلة، والتي تحاول الآن إيجاد جذور لها في ضمير الشعب وولائه، وصاحب نسف وانهيار النظام السياسي القديم على أية حال ـ انحلال اجتماعي وثقافي مواز له. وربما كان النظام القديم في حالة تفسخ، ولكنه على أية حال كان قائماً بوظيفته، حيث كانت الولاءات والمسؤوليات واضحة الحدود والمعالم، تجمع جميع فئات الشعب في إطار واحد، ثم دمرت الأساليب القديمة، وسخر من القيم القديمة ثم أهملت، وقام محلها مجموعة من المؤسسات والقوانين والمقاييس الوضعية المستوردة من الغرب والتي بقيت لمدة طويلة غريبة عن أحاسيس وآمال المسلمين في الشرق الأوسط

بالإضافة إلى كونها تافهة بالنسبة لحاجاتهم»[1].

كانت النزعة الوطنية أسبق من الفكرة القومية في الوطن العربي. وخصوصاً في مصر، وكانت النزعة الوطنية المصرية في بعض مراحلها مقرونة بنزعة إسلامية واضحة، فالزعيم مصطفى كامل الذي يتغنى بوطنية مصرية عاطفية أخّاذة، يسعى في الوقت نفسه إلى الإرتباط بدولة الخلافة العثمانية.

ثم جاء دور إنعزلت فيه مصر عن العرب وعن المسلمين، حتى إن رئيس وزراء مصر سئل مرة عن أمر يتعلق بقضية فلسطين فأجاب بكلمته المشهورة: أنا رئيس وزراء مصر لا رئيس وزراء فلسطين!

وكذلك فرط الحكم المصري في تسليم إريتريا للحبشة الحاقدة المتعصبة، دون وعي ولا شعور بمقدار ما ارتكبته تلك الحكومة من جناية في حق العروبة والإسلام.

كان التيار الإسلامي هو ـ وحده ـ الذي ينير العقول، ويغذي المشاعر، ويوجهها إلى الوحدة الإسلامية ـ والوحدة العربية جزء منها، وكان هو الذي يتبنى قضايا العرب والمسلمين، وينتهز لذلك الفرص والمناسبات، كالثورة الفلسطينية سنة ١٩٣٦. وذكرى وعد بلفور في ٢ نوفمبر من كل عام.

٣ ـ أثر الليبرالية في المجال الاقتصادي

يجب علينا ـ لكي نوضح صورة الأوضاع الإقتصادية في عهد الحكم الوطني الليبرالي وآثارها في الحياة الإجتماعية ـ أن نشير إلى هذه الأوضاع كيف كانت في عهد تسلط الإستعمار، فإن هذا العهد هو الذي بذر البذور، ووضع الأسس لما ورثه من العهود.

«لقد رأينا ـ كما يقول الدكتور محمد البهي ـ أن الغرب، يوم استضعف الأمة

(١) الغرب والشرق الأوسط ص ٦١.

الإسلامية، في أفريقيا وآسيا، منذ القرن التاسع عشر، وبدء عصر الصناعة الحديثة، دخل ديارها بجنوده، واحتكر ثرواتها لمصالح مصانعه، برؤوس أمواله، وسخر أبناءها في خدمة الاقتصاد الأوروبي، بنفوذه السياسي.

ثم أرسى قواعد نظامه، الإداري والسياسي، وثبت نظامه الاقتصادي الرأسمالي، وطارد القيم الأصلية للمجتمع، واستبدل بها النظام العلماني في التعليم، ونظريات الفقه الأوروبي في التشريع، وقيم التبعية للغرب في التوجيه، ولقد وصل الوضع في كل مجتمع إسلامي أفريقي أو آسيوي. إستعمره الغرب الأوروبي لصالح صناعته، ورؤوس أمواله.. إلى:

ـ تمكين الأجانب ـ وهم أهل حرب ـ من اغتصاب الثروة القومية، بمساعدة القوة العسكرية، وعلى الأخص مصادر الثروة المعدنية، والأراضي الزراعية الجيدة، والمرافق الحيوية العامة.

ـ تسخير المسلمين في تنمية رؤوس الأموال الأجنبية، بدون مقابل، أو مقابل أجور زهيدة.

ـ إستنزاف الدخل القومي، باحتكار التجارة الخارجية في المحاصيل الرئيسية، والسلع المصنعة، للإستهلاك الضروري.

ـ رهن الأراضي والأملاك العقارية بالفائدة المركبة.

ـ إقامة البنوك لتيسير الحوالات المالية، وإعادة نقل رؤوس الأموال إلى الخارج من فائض العائد الوفير، لخدمة البناء الأوروبي، على حساب إفقار الشعوب الإسلامية من ثرواتها الخاصة، وطاقات أبنائها البشرية، وطالما أن عمليات التصدير والاستيراد تساعد على إنجازها البنوك، في غيبة بنك مركزي للدولة، فهي ثغرة واسعة لتهريب الأموال، أو إعادة ما ورد منها، وأرباح الباقي من ثمرتها وعائدها.

ولقد كان القطاع الاقتصادي في المجتمع الإسلامي المستعمر، هو القطاع السري المغلق الذي لا يدخله الوطنيون، إلاّ لأداء خدمات محدودة، وفي غالب

الأحيان تكون خدمات إضافية: فاللغة فيه أجنبية، والفنيون فيه أجانب عملاء لهم ممن يدينون بدينهم، والأسلوب الاقتصادي أجنبي، وهو الأسلوب الرأسمالي، والمال أجنبي والعائد منه للأجنبي.

والوطن في هذا القطاع كان الثروة، والمجهود البشري في العمل والعائد منه كان الفقر، والمذلة على المواطنين»[1].

هذه حالة الاقتصاد أيام ضغط الاستعمار، وسلطة الاحتلال.

ولما قام الحكم الوطني «الليبرالي» لم يتغير الوضع كثيراً عما كان عليه من قبل، ففي ظل النظام الليبرالي الديمقراطي الذي ساد البلاد الإسلامية بعد استقلالها، قام نظام إقتصادي، يستوحي أفكاره ويستقي أنظمته، من نفس النظام السائد في العالم الغربي الرأسمالي، والذي وضع الإستعمار أسس بنائه كما ذكرنا من قبل.

وكان من أبرز معالم هذا النظام، أو على الأقل: من أبرز معايبه ـ من وجهة النظر الإسلامية ـ ما يأتي:

١ ـ إقرار النظام الربوي الرأسمالي، وإبقاء البنوك المتنوعة، في شتى البلاد الإسلامية على هذا الأساس، بل التوسع في إنشائها، مع أن الربا في الإسلام من كبائر المحرمات، ومن السبع الموبقات، وآكله ومؤكله، وكاتبه وشاهده، ملعونون على لسان محمد ﷺ. ومن أكل الربا، فقد أذن بحرب من الله ورسوله، ومن استحله فقد خلع ربقة الإسلام من عنقه.

والغريب أن كثيراً من المسلمين، استسلموا لهذا الواقع، وسلموا أعناقهم للبنوك المرابية التي تحركها أصابع اليهودية العالمية الرأسمالية، والمتحكمة في ذهب العالم ونقده، والمستفيدة الأولى من وراء الربا، غنى ونفوذاً وسيطرة على مقدرات الأمم الاقتصادية والسياسية.

---

(١) انظر: الاسلام في الواقع الإيديولوجي المعاصر للأستاذ الدكتور محمد البهي.

وليت هؤلاء المسلمين، اكتفوا بالاستسلام للواقع على ذكره، بل راح بعضهم يبحث عن مسوغات وفتاوٍ شرعية، يبرر بها مسلكه، ويضفي على هذا الاقتصاد الربوي صبغة إسلامية.

٢ ـ وفي مقابل إحلال الربا الذي ينتشر في كل مجال ـ حتى إن من لم تحرقه ناره. أصابه دخانه ـ عطلت فريضة «الزكاة» تعطيلاً كلياً، ولم يجعل لها في نظام الدولة أي موضع أو اعتبار، مع أن الإسلام جعلها أحد مبانيه العظام، وثالثة دعائمه الخمس، وجعلها مع التوحيد والصلاة عنوان الدخول في دين الإسلام، واستحقاق أخوة المسلمين «فإن تابوا وأقاموا الصلاة وآتوا الزكاة فإخوانكم في الدين» فهي حق معلوم، وضريبة مقدسة فرضها الله في أموال أغنياء الأمة، لترد على فقرائها، فهي من الأمة وإليها، وهي من مال الله لعباد الله، ليس فيها معنى التبرع أو التطوع أو الإحسان الإختياري، بل تحصيلها وتوزيعها موكول إلى الدولة المسلمة، تأخذها من أربابها، وتردها على مستحقيها، بواسطة «العاملين عليها» المنصوص عليهم في القرآن الكريم.

فمن أنكر وجوبها ولزومها كفر وارتد عن الإسلام، وطلبت منه التوبة أو يقتل، ومن أقر بها وامتنع من أدائها، أخذت منه قسراً وكرهاً، وإن كان ذا شوكة ومنعة قوتل بقوة السلاح حتى يؤديها، ورحم الله أبا بكر خليفة رسول الله ﷺ الذي قال: «والله لو منعوني عقالاً كانوا يؤدونه لرسول الله، لقاتلتهم عليه».

واختفى مع فريضة الزكاة التكافل الإسلامي كله، فلم يعد للفقراء والمساكين والغارمين وأمثالهم ـ من أصحاب الحاجات الأصلية أو الطارئة ـ مورد يفي بحاجاتهم أو يُخفف من بؤسهم، فظلت هذه الفئات الضعيفة في المجتمع كسيرة الظهر، مهيضة الجناح، لا تجد أملاً، إلاَّ في الشكوى إلى الله، ولا عوناً إلاَّ في صدقات المحسنين، التي لا تسمن ولا تغني من جوع!

٣ ـ إتاحة الفرص المذهلة للأسر الكبيرة وأصحاب النفوذ والجاه، ممن احتكروا الحكم والسلطان، فاحتكروا من ورائه المغانم والمكاسب. فالاستيراد والتصدير في أيديهم، والمناقصات الكبيرة ترسو عليهم، والمشروعات المربحة من

حظهم وحدهم، وغيرها، وغيرها...

وهذه الفرص الحرام، جعلت الأغنياء يزدادون غنى وشحماً، على حين يزداد الفقراء والضعفاء فقراً وضعفاً وهزالاً، وجعلت توزيع الثروة يزداد سوءاً يوماً بعد يوم، فلم يبق مجال يذكر لنمو التاجر الصغير، أو المحترف الفقير، أو العامل الضعيف، ما لم يكن له كبير يسنده، أو حزب يعضده، أو يسلك إلى الثروة طرقاً لا ترضاها الأخلاق، أو تتح له فرص مفاجئة لم تكن في الحسبان.

وهكذا اتسعت الشقة، وعظمت الفوارق بين أبناء المجتمع الواحد. فريق يغرق في الذهب والنعيم إلى الأذقان، وفريق يهلك في مفازة الجوع والظمأ والحرمان، فريق يعيش بين الغانية والكأس، وآخر يموت بين المحراث والفأس... فريق يشكو زحمة البطنة، وآخر يشكو عضة الجوع!

وازداد الطين بلة، في البلاد التي تدفق فيها الذهب الأسود، فقد جعل الثروة تتصبب بسرعة مفاجئة، وبكثرة هائلة، على طائفة قليلة من الناس، أصبحت تلعب بالملايين لعباً، تبعثرها ذات اليمين وذات الشمال، على حين لم تنل أكثرية الشعب حظها العادل من هذه الثروة التي أفاءها الله على عباده جميعاً.

والعجيب أن معظم الذين يزدادون غنى في البلاد الإسلامية، من العاطلين، الذين لا يعملون ولا يكدحون، فهم يأخذون من الحياة ولا يعطون، ويستفيدون من المجتمع ولا يفيدون، أما الأشقياء المحرومون، فهم الكادحون المتعبون، الذين يواصلون سهر الليل بعناء النهار، ولا يجدون إلاَّ الفتات، ممزوجاً بالدم والعرق والدموع!!!

وأعجب من هذا محاولة قوم الكذب على الله، وعلى دينه، وعلى الحياة والواقع جميعاً. فهم يريدون تبرير هذا الظلم الاجتماعي، والعوج الاقتصادي، والانحراف الأخلاقي، بنسبته إلى القدر يوماً، بمثل قولهم: «فضل الله يؤتيه من يشاء» أو قولهم: «سبحان من قسّم الحظوظ» كأنما الناس لا اختيار لهم في هذا الظلم، ولا يد لهم في هذا العوج والانحراف، وكأنما الإنسان مسيّر لا مخيّر!!

نفس الفكرة الجبرية التي رددها المشركون، وحكاها القرآن الكريم، منكراً ومسفها، حين قال: ﴿ وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ أَنفِقُوا مِمَّا رَزَقَكُمُ اللَّهُ قَالَ الَّذِينَ كَفَرُوا لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنُطْعِمُ مَن لَّوْ يَشَاءُ اللَّهُ أَطْعَمَهُ إِنْ أَنتُمْ إِلَّا فِي ضَلَالٍ مُّبِينٍ ﴿٤٧﴾ ﴾[1]. وأحياناً ينسبونه إلى الشرع نفسه، فيقرأون قوله تعالى: ﴿ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ ﴾[2] ﴿ وَاللَّهُ فَضَّلَ بَعْضَكُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ فِي الرِّزْقِ ﴾[3] وما شابهها من الآيات. كأن التفضيل معناه إعطاء كل شيء لفريق، وحرمان الآخرين من كل شيء!! مع أن التفضيل يعني اشتراك الفريقين في الرزق وزيادة أحدهما على الآخر فيه.

ونسي هؤلاء الكاذبون على الله، كيف شرع سبحانه قسمة الفيء في كتابه، بحيث يوزع على المصالح العامة في الأمة، وعلى الفئات المحتاجة منها خاصة، معللاً ذلك التوزيع بهذه الجملة القرآنية المعجزة: ﴿ كَيْ لَا يَكُونَ دُولَةً بَيْنَ الْأَغْنِيَاءِ مِنكُمْ ﴾[4].

وأحياناً يكذبون على الحياة، فيقول أحدهم ما قال أخوه قارون من قبل. ﴿ قَالَ إِنَّمَا أُوتِيتُهُ عَلَىٰ عِلْمٍ ﴾[5] وكذب، فكم من أناس أفضل منه علماً، وأكثر منه عملاً، لم ينالوا الشقاء والحرمان ﴿ قَدْ قَالَهَا الَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ فَمَا أَغْنَىٰ عَنْهُم مَّا كَانُوا يَكْسِبُونَ ﴿٥٠﴾ ﴾[6].

٤ ـ يتمم الصورة السابقة بروز الملكيات الزراعية الكبيرة، حتى بلغ ملك الواحد من كبراء القوم ألوف الأفدنة، بل عشرات الآلاف أحياناً، وأصبح (الباشا) الواحد في بلد كمصر يملك عدة قرى بأسرها، حتى مساكن الفلاحين فيها، وبات الإقطاعي من هؤلاء يوسع ملكيته يوماً بعد يوم، إما بشراء أراضٍ جديدة من صغار

---

(١) يس: ٤٧.
(٢) الزخرف: ٣٢.
(٣) النحل: ٧١.
(٤) الحشر: ٧.
(٥) القصص: ٧٨.
(٦) الزمر: ٥٠.

المزارعين، أو بامتلاك أراضٍ مستصلحة يحييها بعرق الفلاحين ويملكها هو، مقابل أجور بخسة ظالمة يدفعها لهؤلاء المساكين، الذين يكسون الأرض بالخضرة وهم يذبلون، ويحيونها وهم يموتون! هؤلاء الذين يزرعون القمح ويأكلون الطين، وينتجون الثمار ولا يصيبون إلاَّ النوى، ويبنون على كواهلهم القصور وهم يسكنون في منازل كالقبور.

لقد ظلمهم السادة المترفون الذين حسبوا أن هؤلاء إنما خلقوا للشقاء والخدمة وأما هم فخلقوا للسيادة والنعمة! لقد كانت صورة ظالمة ومظلمة، وإن لم تصل في ظلمها وظلامها إلى درجة الإقطاع الذي عرفته أوروبا في عصورها الوسطى، وكان المزارعون في الأرض عبيداً لمالكها. فهذا اللون لم يعرفه المجتمع الإسلامي! في أي بلد ولا في أي عصر، رغم هذا الانحراف الواضح عن خط الإسلام المستقيم ومع هذا لم يلبث الشعور الإسلامي العام أن أنكره وثار عليه.

٥ ـ يضاف إلى هذا أن الحكم الليبرالي لم يستطع أن يطور اقتصاد المجتمع بحيث يتحول إلى مجتمع صناعي قوي، مكتف بذاته، قادر على حماية نفسه، مستخدم لأقصى إمكانات (التكنولوجيا) الحديثة.

صحيح أن الصناعة دخلت في بعض الأقطار ونجحت إلى حد كبير، وكان لها أثرها الطيب العظيم بجهد الشركات الوطنية كالذي قامت به شركة مصر للغزل والنسج وأشباهها. ولكنها لم تستطع توسيع نطاقها إلى الحد المطلوب. وبقيت الزراعة محور النشاط الاقتصادي للمجتمع، كما أنه بقي عالة على الغرب في الصناعات الثقيلة وفي استيراد الأجهزة والآلات الدقيقة كلها حتى إبرة الخياطة، كما أنه لم يستطع أن يزيد من مساحة الرقعة الزراعية بما يوازي التزايد المستمر في عدد السكان، ولا أن يحسن الانتاج الزراعي باستخدام الوسائل الحديثة، ولا أن ينمي الإنتاج الحيواني ولا أن يواجه مشكلة البطالة المتزايدة بعلاج حاسم.

وهكذا ظل «التخلف» سمة مجتمعاتنا وبهذا تضاعف السوء، حيث اجتمع إلى سوء التوزيع ضعف الانتاج.

٤ ـ أثر الليبرالية في الحياة الاجتماعية:

وعلى الصعيد الاجتماعي كان للفساد الاقتصادي السابق أثره في خلق تمايز طبقي لا ريب فيه. مع أن الإسلام ـ دين المجتمع ـ يفرض الإخاء والمساواة وينكر الطبقية ويسد عليها الطريق، ولكن الواقع العملي ـ بتنكره للإسلام ـ جعل من الأغنياء (طبقة) تتوارث الغنى والثروة، كما جعل من الفقراء طبقة تتوارث البؤس والشقوة. أولئك كتب لهم أن يعيشوا في حياة الترف ناعمين، وهؤلاء كتب عليهم أن يعيشوا في أكواخ الحرمان لاهثين. وكان هذا الترف في جانب الأقلية العاطلة، والحرمان في جانب الأكثرية العاملة، نذيراً بانهيار المجتمع وإشرافه على هاوية الهلاك والدمار، وصدق الله إذ يقول: ﴿وَإِذَآ أَرَدْنَآ أَن نُّهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا۟ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيْهَا ٱلْقَوْلُ فَدَمَّرْنَٰهَا تَدْمِيرًا ﴿١٦﴾﴾[1].

ولا عجب أن شاع شرب الخمر، ولعب الميسر، وأصبح في المجتمع الإسلامي! حانات وأندية يمارس فيها هذا الرجس من عمل الشيطان.

ولا غرابة كذلك إذا شاعت الفاحشة، وانتشر وباء الزنى سراً وعلانية، وصار في بلاد الإسلام مراقص وكباريهات قائمة لتسهيل العبث والفجور، وعملت المؤسسات المشبوهة المخربة عملها في التهوين من فضيلة العفاف، وفي التحريض على التحلل من عرا الأخلاق، وفي تيسير كل السبل للشهوات والغرائز الحيوانية، واستخدمت كل الوسائل من الصورة والخبر، والأغنية والقصة والتمثيلية، والزي المغري، والسهرات المختلطة... الخ.

وأصبحت القيم الإسلامية الأصلية، والعقائد الإسلامية العريقة، تواجه محنة آخذة بالخناق، فقد صارت (مودة) قديمة، وأصبح المتمسكون بها «رجعيين» متخلفين. وتكاتفت الصحافة والخيالة «السينما» والمسرح والإذاعة والكتاب، بل المدرسة والجامعة، وكل المؤسسات التوجيهية والإعلامية، والتثقيفية والترفيهية، على السير في هذا الاتجاه إغراء الرجال بالمجون والفجور، وإغراء المرأة بأن

---

(١) الإسراء: ١٦.

تتمرد على فطرتها الأنثوية، وتتشبه بالجنس الآخر وتنافسه، وأن تلبس ما يجذب إليها أنظار الرجال، لا ما يغطي مفاتن الجسد ويستر العورات عن أعين الأجانب. والعجب أن يتم كل هذا الفساد العريض تحت عنوان براق مضلل هو «الحرية الشخصية» بمفهومها الغربي الذي لم تعرفه هذه الأمة، التي فرض الله عليها الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، وجعل بعضها أولياء بعض، وحذرها نبيّها من ترك المنكر يفشو دون أن يأخذوا على يد صاحبه، أو يعمهم الله بعقاب من عنده.

وحقت اللعنة على الأمة بانحلال شبابها وبناتها، فتميع الشباب واسترجل النساء! و «لعن الله المتشبهين من الرجال بالنساء، والمتشبهات من النساء بالرجال».

والحقيقة أن موضوع المرأة كان من أظهر الموضوعات التي انهزم فيها المجتمع الإسلامي أمام الغزو الغربي. فلقد فقدت المرأة المسلمة بسرعة مذهلة شخصيتها الأصيلة، وتقاليدها العريقة. وأصبحت ذيلاً للمرأة الغربية في كل شيء أو قل أنها صارت دمية يحركها العابثون بالقيم من مصممي الأزياء، وتجار المساحيق، وأصحاب الصحف الداعرة وغيرهم من المخربين.

يقول: «جان بول رو» في كتابه «الإسلام في الغرب»: في فصل تغريب الإسلام»:

«إن التأثير الغربي الذي يظهر في كل المجالات ويقلب رأساً على عقب المجتمع الإسلامي لا يبدو في جلاء أفضل مما يبدو في تحرر المرأة. قال:

«وكانت تركيا «الكمالية» أول من فكر في تغيير نظام المرأة، وكان هذا يعني معارضة التوراة في سفر التكوين: وإلى رجلك يكون اشتياقك وهو يسود عليك» «الاصحاح الثالث ١٦ ـ ١٧» ومعارضة القرآن: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ بِمَا فَضَّلَ ٱللَّهُ بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ وَبِمَآ أَنفَقُوا۟ مِنْ أَمْوَٰلِهِمْ﴾[1] . اهـ.

(١) النساء: ٣٤.

وتحرير المرأة الذي يزعمونه، يعني ما قلناه: أن تتمرد على فطرتها بوصفها أنثى خلقها الله لتكون زوجة وأماً، وأن تدع مملكتها المسؤولة عنها لتخرج إلى الشوارع والأسواق والملاهي والمصانع وغيرها، لتزاحم الرجال بالمناكب، وتتسلح بكل ألوان الزينة والإغراء، لتجذب الرجال وتباهي النساء الأخريات. التحرير هنا: يعني إزالة الحواجز بين المرأة والرجل ليستمتع كلاهما بالآخر في عبث.

كما يعني تحرير المرأة في ديار الإسلام أن تدخل إلى العلاقات الأسرية ـ التي نظمها الإسلام بأحكام الشرع ـ الأفكار والتقاليد النصرانية التي تحرم الطلاق وتعدد الزوجات.. هاتان هما الركيزتان اللتان يقوم عليهما تحرير المرأة المزعوم.

١ ـ إدخال الأفكار والتقاليد النصرانية في حياة الأسرة المسلمة.

٢ ـ إخراج المرأة المسلمة من بيتها ووظيفتها لتفتن الشباب وتنشر الميوعة والفساد والانحلال أو لتكون ألعوبة بأيدي الخبثاء من الرجال.

٥ ـ سيادة القوانين الوضعية

وكان من مخلفات الإستعمار وآثاره، التي أقرتها وباركتها الليبرالية الديمقراطية وجود «قوانين وضعية» تحكم بها «محاكم مدنية» وهي قوانين تنتظم معظم شؤون الحياة والعلاقات، المدنية والتجارية والجنائية والإدارية والدولية.

أما الشريعة الإسلامية التي حكمت ديار الإسلام ثلاثة عشر قرناً، فقد زحزحت عن مكانها، وحصرت في ركن ضيق تنظمه وتقضي فيه، وهو ما يتعلق بشؤون الأسرة أو ما سمي «الأحوال الشخصية» التي تنظر فيها «المحاكم الشرعية».

ووصفت القوانين الحديثة المستوردة من فرنسا وغيرها بأنها عصرية، وإنسانية ومتطورة، على حين غمزت الشريعة وأحكامها بأنها جامدة، أو رجعية، أو غير قابلة للتطبيق في العصر الحاضر، بل ربما اتهمت ـ تلميحاً أو تصريحاً ـ بأن في أحكامها قسوة ووحشية!!

وترتب على إقرار القوانين الوضعية الأجنبية الأصل، مخالفة الإسلام دين الأمة ـ بل دين الدولة كما نصت معظم الدساتير ـ مخالفة ظاهرة، بإحلال المحرمات، أو إقرار المنكرات، أو إهمال الواجبات، أو إسقاط العقوبات، مع أمر القرآن الصريح بالحكم بما أنزل الله، ورميه بالكفر والظلم والفسق كل من لم يحكم بما أنزل الله.

أجل رأينا القوانين الوضعية تعطل العقوبات والحدود الشرعية المنصوص عليها في الكتاب والسنّة جميعاً، لأنها لا تليق بالعصر!! وتقر الربا، وهو من الموبقات السبع في الإسلام، ولا تقترفه أمة إلاَّ أذنت بحرب من الله ورسوله.

ورأيناها تقر شرب الخمر وصنعها واستيرادها والاتجار فيها، ولا ترى في ذلك جريمة تستحق العقوبة، والخمر هي ـ في الإسلام ـ أم الخبائث ومفتاح الشرور.

ورأيناها تقر الزنى ما دام وقوعه بتراضي الطرفين: الزاني والمزني بها، ولا ترى في الزنى جريمة إلاَّ في حالة الاغتصاب والإكراه، أو في حالة الخيانة الزوجية إذا رفع الزوج دعوى بذلك على زوجته.

وإذا كان الزنى نفسه ليس جريمة يعاقب عليها القانون الوضعي، فأولى ألا يعاقب على مقدمات الزنى من العري والتهتك والخلاعة، والتحريض على الفواحش ما ظهر منها وما بطن.

هذا مع أن المفروض أن تكون القوانين معبّرة عن عقائد الأمة وأخلاقها وتقاليدها، حامية لقيمها وآدابها وتراثها. ولكن العيب الأول في هذه القوانين أنها مستوردة من أمة غير أمتنا، لها عقيدة غير عقيدتنا، وقيم غير قيمنا، وأخلاق غير أخلاقنا، وتقاليد غير تقاليدنا.

إن مجتمعنا يعتبر الزنى جريمة وفضيحة، ولا يسمح أب لابنته، ولا أخ لأخته، ولا زوج لزوجته، ولا قريب لقريبته أن تسقط في هذا الإثم أو ما هو دونه ـ كقبلة من شاب أجنبي ـ فتلوث سمعتها وسمعة أسرتها وتلطخها بالعار.

فأين هذه النظرة لفاحشة الزنى ومقدماته من نظرة الغربيين إلى هذا الأمر وكيف نحكّم قوانينهم في أمرنا ومجتمعهم غير مجتمعنا؟

يقول الدكتور علي عبد الواحد وافي وقد عاش في فرنسا سنين عدداً:

«القوم هناك يعدون هذه الأمور من الهنات الهينات، ولا يلقون لها بالاً ولا تثير نفورهم ولا اشمئزازهم ولا تهمهم كثيراً مسائل العرض وما يتصل به، ويبدو هذا في كثير من مظاهر حياتهم.

فإذا دخلت ـ مثلاً ـ قهوة من قهوات باريس، أو أية مدينة أو قرية فرنسية أخرى، فإنه يندر أن تجد رجلاً وامرأة جالسين على مائدة واحدة جلسة وقوراً محتشمة، بل تجد كليهما يطوق الآخر بذراعه، ويعبث بكثير من أجزاء جسمه، وتجدهما يستغرقان من حين لآخر في قبلات حارة عميقة بل إنك لتجد في هذه القهوات عدداً غير يسير من النساء جالسات على أفخاذ الرجال.

ويتألف معظم هؤلاء من أصدقاء مع صديقاتهم وأخلاء مع خليلاتهم، ويندر أن تجد بعضهم زوجاً مع زوجه، أو خاطباً مع خطيبته.

وتجد مثل هذه المناظر بين الجالسين في عربات المترو والأتوبيس والقطار وسائر وسائل المواصلات. وتمر ببعض الطرقات في باريس أو في لندن أو تقف في محطة من محطات المترو أو الأتوبيس فتجد الصديق يحتضن صديقته والرجل يحتضن امرأة لم تنعقد معرفته بها إلاّ منذ دقائق، ويقبل كل منهما صاحبته على مرأى من جميع الناس ولا يلتفت أحد إليه، ولا يلقى إليه بالاً، فمعظمهم مشغول بمثل ما هو مشغول به، ولكل منهم شأن يغنيه وتجد ما هو أبشع منظراً من هذا كله وما يقرب من الفاحشة السافرة إذا دخلت «كاباريه» أي ملهى من ملاهي الليل أو صندوقاً من صناديقه كما يسمونه هناك Boite de nuit.

وتدخل مرقصاً من المراقص الراقية فتجد المرأة نصف عارية يحتضنها رجل أجنبي عنها، وتحتك جميع أجزاء جسمه بجميع أجزاء جسمها ويضمها إلى صدره ويراقصها، وقد تطفأ الأنوار عمداً من حين لآخر ليتمكن الراقصان مما لا تسمح به الأضواء.

وقد تجد زوجها قابعاً في ناحية من المرقص، وكله إعجاب بما تؤديه زوجته، ويؤديه زميلها من حركات رشيقة!!

ولا يفوته أن يهنئهما بعد فراغهما تهنئة حارة، بحسن توفيقهما في رقصتهما!!

هذا في المراقص الراقية.

أما المراقص الشعبية أو ما يسمونه Bab mosette التي تؤمها طوائف العاملات والخادمات والعمال والمسيطرين على النساء، المتاجرين بأعراضهن، أما هذه المراقص الشعبية فحدث عنها ولا حرج، فإنه لا يكاد يكون شيء فيها محظوراً!

وقد يعلم الزوج هناك أن لزوجته خدناً أو أخداناً، وقد تعلم الزوجة أن لزوجها خليلة أو خليلات، ويغمض كل منهما العين على ذلك، ويتقارضان التسامح ليشبع كل منهما نزوته، وقد تدعو الزوجة خليلها إلى الغداء أو العشاء في منزلها، فيقابله زوجها بالترحاب مع علمه بأنه خدن لزوجته.

وربما لا تسمح له أوقاته وأعماله بالبقاء معه بعد الغداء أو العشاء، فينصرف معتذراً مودعاً تاركاً ضيفه الكريم في رعاية زوجته!!

بل قد يعاشر الرجل منهم امرأة متزوجة معاشرة الأزواج، ويقيم معها إقامة دائمة في منزلها مع بقائها في عصمة زوجها، ومع علم زوجها بذلك، ويحدث هذا على الأخص في الطبقات الراقية. وقد يُدعى الزوج نفسه إلى الحفلات والمآدب التي يقيمها العاشقان، ويبيت عندهما، فيذهب هو إلى مخدعه، وتذهب الزوجة مع عشيقها إلى مخدعهما الخاص بجوار الحجرة التي يبيت فيها الزوج.

بل قد يقيم العشيق مع عشيقته وزوجها في منزل واحد، ويعيش الثلاثة في هذا الوضع على أتم وفاق. وهذا الوضع منتشر انتشاراً كبيراً في فرنسا على الأخص، ويسمونه هناك: التعايش الثلاثي. وهذا النظام ليس حديثاً عندهم، بل إنه متأصل لديهم منذ عصور قديمة.

فقد كان كاتب فرنسا الكبير «أناتول فرانس» يقيم بصف دائمة مع عشيقته مدام «أرمان دو كايافيه» ومع زوجها مسيو «أرمان دوكايافيه» في منزل واحد.

وقد سئل مرة عن مدى علاقته بخليلته وبزوجها فقال: «إننا نحن الثلاثة نعيش على أتم وفاق»!!

هذه هي تقاليد القوم هناك، في فرنسا، في الغرب، فلا غرو أن جاءت قوانينهم معبرة عن أوضاعهم وأعرافهم. فكيف تصلح هذه القوانين لنا وبيننا وبينهم هذا البون الشاسع في النظر إلى الأخلاق والآداب؟

٦ ـ الحياة النيابية

إن أفضل جوانب الليبرالية الديمقراطية ـ في نظري ـ هو جانبها السياسي، الذي يتمثل في إقامة حياة نيابية، يتمكن فيها الشعب من اختيار ممثليه الذين تتكون منهم «السلطة التشريعية» في البرلمان، وفي المجلس الواحد أو المجلسين.

وهذه «السلطة المنتخبة» هي التي تملك التشريع للأمة، كما تملك مراقبة السلطة التنفيذية «الحكومة» ومحاسبتها وإلزامها أو سحب الثقة عنها، فلا تستحق البقاء.

وبهذه السلطة المنتخبة يكون أمر الشعب في يد نفسه، وتصبح «الأمة مصدر السلطات».

إن هذه الصورة ـ من الناحية النظرية ـ طيبة ومقبولة، من الوجهة الإسلامية ـ في جملتها ـ لو أمكن تنفيذها على الوجه الذي ينبغي، وأمكن كذلك تفادي ما يصاحبها من مساوىء وشرور.

وإنما قلت «في جملتها» لأن للفكرة الإسلامية بعض التحفظات على أجزاء معينة من هذه الصورة.

فالسلطة المنتخبة لا تملك التشريع فيما لم يأذن به الله، لا تملك أن تحل حراماً أو تحرم حلالاً أو تعطل فريضة، فالمشرع الأول هو الله جل شأنه، وإنما يشرع البشر لأنفسهم فيما أذن لهم فيه، أي فيما لا نص فيه من مصالح دنياهم، أو فيما يحتمل وجوهاً عدة، وأفهاماً شتى يرجحون أحدها مهتدين بقواعد الشرع، وفي هذا وذاك مجال رحب جداً للمقننين من البشر. ولهذا يجب أن يقال: إن الأمة مصدر السلطات في حدود شريعة الإسلام. كما يجب أن تكون في المجالس التشريعية هيئة من «الفقهاء» القادرين على الاستنباط والاجتهاد، تعرض عليها القوانين، لترى مدى شرعيتها أو مخالفتها، بيد أن النظام الديمقراطي لم يشترط شيئاً من ذلك، رغم النص في الدستور على أن دين الدولة هو الإسلام.

ثم إن المرشحين لتمثيل الأمة يجب أن يتوافر فيهم الدين والخلق بجوار الصفات الأخرى، كالخبرة بالشؤون العامة، ونحوها، فلا يجوز أن يرشح لتمثيل الأمة فاجر سكير أو تارك للصلاة أو مستخف بالدين.

إن هناك صفتين يشترطهما الإسلام لكل من يلي عملاً.

الأولى: الكفاية للقيام بهذا العمل والخبرة به.

والثانية: الأمانة التي بها يصان هذا العمل، ويتقي الله فيه، وهذا ما عبر عنه القرآن على لسان يوسف بقوله: ﴿قَالَ ٱجْعَلْنِى عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ ۖ إِنِّى حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾[1] وفي قصة موسى على لسان ابنة الشيخ الكبير ﴿إِنَّ خَيْرَ مَنِ ٱسْتَـْٔجَرْتَ ٱلْقَوِىُّ ٱلْأَمِينُ ﴿٢٦﴾﴾[2] فالقوة والعلم تمثل الجانب الذهني والعملي المشروط للعمل، والحفظ والأمانة تمثل الجانب الخلقي والنفسي المطلوب لنجاحه أيضاً.

ولكن قوانين الانتخاب المستوردة من الغرب الديمقراطي، لم تشترط شيئاً من ذلك في المرشح إلاَّ دفع «تأمين» مالي، يعجز عنه الفقراء من أبناء الشعب، فضلاً عن نفقات الدعاية الانتخابية التي لم يوضع لها أي حدود.

---

(١) يوسف: ٥٥.

(٢) القصص: ٢٦.

ولهذا كان المرشحون ـ غالباً ـ هم الأثرياء وكبار الملاك الذين يستطيعون أن «يصرفوا» على الانتخابات، وأن «يشتروا الأصوات» ممن يملك أن يبيع صوته، ولو بثمن بخس، وكثير من أبناء القرى ـ وهم جمهور الشعب ـ لا يملك صوته حتى يتصرف في بيعه، بل العبد وما ملكت يداه لسيده: مالك المسكن والأرض و «العزبة».

ولهذا أصبحت «النيابة» عن الأمة ـ كالوزارة ـ «حرفة» محتكرة للأسر الكبيرة، وذوي الجاه والنفوذ، الذين لا يخلو منهم مجلس من المجالس مهما تكن صبغته، لأن هؤلاء الكبراء وزعوا أبناءهم على أحزاب الأغلبية والأقلية، بحيث يضمنون «وجودهم» في كل دورة، سواء كان الانتخاب ـ مزوراً ـ وهذا هو الغالب، أم كان الانتخاب حراً نزيهاً، وقلما يكون.

ومن ثم كان معظم الشعب في شغل بمتاعبه ومآسيه ولقمة عيشه عن هذه «الملهاة» الكبرى، التي يقوم بالدور الأكبر في تمثيلها رجال «الأحزاب» السياسية، الذين لم يكن لهم هم أكبر من تخاطف عصا القيادة، وتجاذب كرسي الوزارة، ومماألأة القصر المالك، وتضليل الشعب الكادح.

كان الشعب يعتقد أن المرشح الذي تريده الحكومة سينجح، أيد هو أو عارض، فإذا كانت الحكومة سعدية سينجح السعديون وحلفاؤهم، وإذا كانت وفدية سينجح الوفديون، كما كان يعلم أن الانجليز ـ من وراء الستار إذا أرادوا حزباً لم يعجزوا عن إنجاحه، وإذا كرهوه لم يعجزوا عن إسقاطه.

ولهذا كان الذين يشتركون في الانتخابات في بلد كمصر نسبة ضئيلة جداً من مجموع الناخبين، لم تزد مرة حسب الإحصاءات عن ١٢ في المائة.

وكان الدستور يعطي الحكومة حق إعلان «الأحكام العرفية» في بعض الأحوال الاستثنائية، ولكن هذه الأحوال ـ للأسف ـ أصبحت هي الأساس والقاعدة، وظلت مصر سنين طويلة سجينة الحكم العرفي أو العسكري، ولم تتحرر من نيره، إلاَّ فترات قليلة جداً كأنها ومضة برق ثم تختفي، ولم تقف

البرلمانات المنتخبة ـ للأسف أيضاً ـ في صف الحرية، ولم تقل يوماً للحكومة: إرفعوا أيديكم عن الشعب، أغمدوا هذا السيف المصلّت على رقبته: سيف الأحكام العسكرية!

وفتحت السجون والمعتقلات أبوابها للبرآءِ الشرفاء من أبناء الوطن، واختلطت السياط بدماء الكثيرين منهم، وأكلت من لحومهم، كما حدث في سنتي ١٩٤٨، ١٩٤٩[1]، وهذه المجالس صامتة، لم تنبس ببنت شفة، إن لم تكن مؤيدة!!

وكيف لهذه المجالس ذلك وأغلب أعضائها من حزب الحكومة، الذي يواليها في الخير والشر، ويؤيدها بالحق والباطل، وكثير منهم يعلم أنه لم ينجح إلاَّ بقوة الحكومة وتأييدها، فكيف يعارض الفرع أصله، والخادم مولاه؟

كما لم تستطع هذه البرلمانات أن تنتصر لفئات الشعب من الفلاحين والعمال والمحترفين وغيرهم من الجاهدين المجاهدين في سبيل الرزق الحلال. ذلك لأن جل أعضائها كانوا من المترفين الذين ولدوا وفي أفواههم ملاعق الذهب، فكيف يحسون بآلام المتعبين؟ بل كيف يكون لهؤلاء المساكين مطالب وهم ما خلقوا إلاَّ ليعملوا في أرضهم زرّاعاً، أو في قصورهم خداماً؟!

والقصر الملكي ماذا كان دوره؟ لقد كان غارقاً ـ مع الحاشية والبطانة ـ في الترف والعبث، ولكنه ـ من ناحية أخرى ـ كان يشجع «التناحر الحزبي» القائم ويغذيه، ليستطيع عند الحاجة ضرب الأحزاب والزعامات السياسية بعضها ببعض، ويظل هو متربعاً على عرشه، متمكناً من سلطانه.

لقد فشلت الحياة النيابية، وذهبت حسنة الديمقراطية السياسية هباء.

وكان لهذا الفشل أسباب عديدة أهمها:

١ ـ قصور النظام الليبرالي الديمقراطي كله، وما فيه من عيوب ذاتية، كما سنبين ذلك بعد.

---

(١) انظر مذكرات الأستاذ محمد علي الطاهر عن «معتقل ها يكستب» تجد فيه بعض الملامح عن هذه الفترة الكئيبة.

٢ ـ فساد الأنظمة الانتخابية التي لم تضع أي شروط للمرشح غير الشرط المالي، وخلو صحيفته من سوابق الجرائم المخلة بالشرف، ونحو ذلك من الأمور السلبية. . وعدم تقييد الدعاية الانتخابية بأي قيد، وعدم وضع ضمانات كافية لنزاهة الانتخابات وحريتها، إلى غير ذلك.

٣ ـ انتشار الأمية والجهل لدى أكثر فئات الشعب، وعدم نضوج الوعي السياسي بين المواطنين.

٤ ـ عدم إيمان الكثيرين بجدوى الانتخابات وعدم الثقة بنتائجها، لاعتقادهم أن ما تريده الحكومة سينفذ.

٥ ـ غموض الدستور وقصوره بل تناقضه في بعض الأحيان، مما أدى إلى البلبلة والفوضى. ففي مصر مثلاً يقرر في المادة ١٤٩ : أن دين الدولة هو الإسلام، على حين لا يضع أي ضمانات لرعاية هذه المادة ووضعها موضع التنفيذ، كما لم يحدد ـ تحديداً كافياً ـ سلطة الوزراء وصلتهم بالشعب، ممثلة في نوابها، وموقفهم من رئيس الدولة ـ الملك حينئذٍ ـ وكل ما جاء مما يتصل بهذه النقطة الحساسة لا يكاد يتجاوز ثلاثة أسطر كلها غموض وعموم.

٦ ـ فساد الأوضاع الاقتصادية التي جعلت أصحاب الثروة هم الذين يملكون الأصوات، وجعلت الكثيرين يبيعون أصواتهم بثمن بخس.

٧ ـ فساد الأحزاب السياسية التي كانت شبه محتكرة للنيابة والحكم في تلك المرحلة، والتي بلغ الاختلاف والخصام منها مبلغاً مزق الأمة شر ممزق.

موقف الحركة الإسلامية من هذه الأوضاع:

لم تقف «الحركة الإسلامية» من هذه الأوضاع العوج موقف المتفرج أو المحايد، ولم ترض لنفسها أن تعيش خرساء اللسان شلاء اليد، وسوس الفساد ينخر في كيان الأمة.

لقد حملت لواء الجهاد، ووقفت في الساحة تطالب بضرورة التغيير. لم تبخل بالنصح والبيان والإنذار بالخطر. ولم تكتف بإرسال صيحاتها عالية مدوية،

تنبه الغافلين، وتوقظ النائمين، وتعلم الجاهلين، عن طريق كتابها ومحاضريها وخطبائها، ومحدثيها، بل شخصت الداء، ووصفت الدواء، وقدمت الحلول، ورسمت الخطوط المؤلفة للتغيير والإصلاح، على هدى من شرع الإسلام، وروح الإسلام.

أجل، وقفت الحركة الإسلامية صابرة مصابرة مرابطة، تقاوم الانحراف والفساد، ووراءه الحكومات المتعاقبة القادرة على البطش، والأحزاب المحتكرة للحكم.. ومن ورائها الاقطاع المتسلط، ورأس المال المتحكم، ومن وراء ذلك كله القصر الحاكم، والإنجليز المحتلون.

الحركة تطالب بتغيير الأوضاع وترسم منهج التغير:

وأكتفي هنا بتسجيل فقرات من المقالات التي كتبها مؤسس الحركة الإسلامية الشهيد حسن البنا[1]، في افتتاحيات صحيفة الحركة اليومية سنة ١٩٤٨، ونشرت بعد ذلك مراراً وتكراراً في رسالة خاصة بعنوان «مشكلاتنا في ضوء النظام الإسلامي».

ولم تكن هذه في الحقيقة مجرد مقالات، بل خطابات مفتوحة، أو بيانات موجهة إلى كل من يعنيه أمر البلاد، وبخاصة الذين قدر لهم أن يحملوا مسؤولية قيادتها.

ولهذا كانت تبدأ المقالات بهذه الكلمات:

إلى رئيس الحكومة باعتباره المسؤول الأول:

وإلى أعضاء الهيئات النيابية ـ على اختلافها ـ باعتبارهم الدعاة الرسميين لنظام الإسلام.

---

(١) بالإضافة إلى ما كتبه رجال الحركة في الصحف والكتب مثل الشيخ محمد الغزالي، والشهيدين عبد القادر عودة وسيد قطب، وغيرهم، وإلى التيار الضخم الذي أوجدته الحركة بخطبها ومحاضراتها وأحاديثها وسائر أساليبها، التي ظهر أثرها في كافة فئات الشعب.

وإلى رؤساء الهيئات الشعبية والسياسية والوطنية والاجتماعية، باعتبارهم قادة الفكر وموجهي الجماهير.

وإلى كل محب لخير العالم وسيادة بني الإنسان. . .

أوجه هذه الكلمات، أداء للأمانة، وقياماً بحق الدعوة.

ألا هل بلغت، اللَّهمَّ فاشهد. . حسن البنا.

وإذا كان الحديث عن مصر خاصة، فإنها مثال لما يجري في البلاد العربية الأخرى، ثم إن مصر تعدّ كبرى الدول العربية، وقبلة الثقافة للبلاد الإسلامية نظراً لوجود أزهرها العريق، وهي البلد «الأم» لكبرى الحركات الإسلامية الحديثة، فلا عجب أن تفرد تجربتها ببعض العناية.

في القضية الوطنية:

وتحت عنوان «قضيتنا الوطنية وكيف تحل في ضوء التوجيه الإسلامي» يتحدث الشهيد البنا عن الأحداث الوطنية التي تحددت في ذلك الوقت في «تحقيق وحدة وادي النيل: شماله وجنوبه. . وجلاء القوات الأجنبية عنه جميعاً.

وبعد أن يبين الموقف الإسلامي النظري من هذه القضية، يقدم الحل العملي فيقول:

لقد فاوضنا فلم نصل إلى شيء، لتعنت الإنكليز وتصلبهم ومناورتهم. .

واحتكمنا فلم نصل إلى شيء كذلك، أمام تغليب المصالح الدولية والمطامع الاستعمارية، ولقد قال كاتب فاضل: إننا وصلنا إلى كسب أدبي عظيم بالدعاية الواسعة لقضيتنا بطرحها أمام أنظار العالم كله، وإخراجها من حيز التفاهم الثنائي الضيق، إلى حيز التحاكم الدولي الواسع، وذلك صحيح ـ ولكن هذا الكسب الأدبي لن يغني عن الحقيقة الواقعة شيئاً، وهي أننا ما زلنا مع الانكليز حيث كنا لم نتقدم خطوة، بل إن هذا الركود كان مدعاة إلى التساؤل والبلبلة.

لم يبق إذن إلاَّ «النبذ على سواء» بأن نعلنهم بالخصومة الصريحة السافرة، ونقرر في صراحة إلغاء ما بيننا وبينهم من معاهدات واتفاقات، ونعلن اعتبار أمة الوادي معهم في حالة حرب (ولو سلبية) وننظم حياتنا على هذا الاعتبار ـ اقتصادياً بالاكتفاء والاقتصار على ما عندنا وعند إخواننا من العرب والمسلمين والدول الصديقة إن كانت ـ واجتماعياً: بتشجيع روح العزة والكرامة وحب الحرية ـ وعملياً: بتدريب الشعب كله تدريباً عسكرياً حتى يأتي أمر الله. وتهيأ نفوس الشعب لذلك بدعاية واسعة تامة كاملة، كما تفعل الأمم إذا واجهت حالة الحرب الحقيقية، وتتغير كل الأوضاع الاجتماعية على هذا الأساس.

الوحدة العربية والإسلامية:

وتحت عنوان «وحدتنا في ضوء التوجيه الإسلامي» كتب البنا رحمه الله يقول:

ومعلوم أن الإسلام رسالة عالمية جاءت لخير الأمم والشعوب جميعاً، لا فرق بين عربي ولا عجمي أو شرقي أو غربي، ولهذا دعا إلى القضاء على الفوارق الجنسية والعنصرية، وأعلن الأخوة الإنسانية، ورفع لواء العالمية بين الناس لأول مرة في تاريخ البشر».

ومعلوم أن الإسلام كذلك قد قرر من باب الأولى أقوى معاني الأخوة بين المؤمنين به، والمنتسبين إليه، والمعتقدين برسالته، حتى جعل الأخوة معنى من معاني الإيمان، بل هي أكمل معانيه...»

* * *

«ويوم واجه المسلمون العالم كله صفاً واحداً، وقلباً واحداً في ظل هذه الأخوة الصادقة الحقة، لم تلبث أمامهم ممالك الروابط الإدارية أو السياسية المجردة ساعة من نهار، وانهزم أمامهم ـ بغير نظام ـ الروم والفرس على السواء، وكونوا امبراطورية ضخمة تمتد من المحيط إلى المحيط، ذات علم وحضارة، وقوة وإشراق».

«ويوم غفلوا عن سر قوتهم ولم يأخذوا بهدي كتابهم: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُواْ فَتَفْشَلُواْ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ وَٱصْبِرُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ ودب إليهم داء الأمم من قبلهم: من تغليب المصالح المادية الزائلة على الأخوة الإيمانية الباقية... تمزقت هذه الامبراطورية أيدي سبأ، ولعبت بها المطامع الداخلية والخارجية، وانتهى أمرها أخيراً جداً بعد الحرب العالمية الأولى إلى الانهيار، والوقوع في أسر خصومها من غير المسلمين الذين احتلوا أرضها، وملكوا أمرها، وتقاسموها فيما بينهم، وظنوا أنه قد انتهى أمر الإسلام وختمت الحرب الصليبية أفضل ختام».

«وكانت الدسيسة الكبرى التي اقتحمت على المسلمين عقولهم وقلوبهم أولاً، ثم أرضهم وبلادهم ثانياً، هي تأثرهم بالعنصرية والشعوبية، واعتداد كل أمة منهم بجنسها، وتناسي ما جاء به الإسلام من القضاء على العصبية الجاهلية والتفاخر بالأجناس والألوان والأنساب».

* * *

«وقد انتهت الحرب العالمية الثانية، التي قضت على العنصريات الحديثة في أوروبا، عنصري النازية والفاشية، فرأينا بعدها الدول الأوروبية الكبرى تسعى سعياً حثيثاً إلى التجمع والتكتل، باسم العنصريات تارة، والمصالح تارة أخرى.

«نحن أمام كل هذه الأوضاع العالمية الجديدة، وأمام تشابه قضايانا وتشاكلها، فهي كلها قضية واحدة، معناها استكمال الحرية والاستقلال، وتكسير قيود الاستغلال والاستعمار، لا بد أن نلجأ من جديد إلى ما فرضه الإسلام على أبنائه منذ أول يوم حين جعل الوحدة معنى من معاني الإيمان.. يجب أن نتكتل ونتوحد، وقد بدأنا بالجامعة العربية، وهي وإن كانت لم تستقر بعد الاستقرار الكامل، إلاَّ أنها نواة طيبة مباركة على كل حال، فعلينا أن ندعمها ونقويها، ونخلصها من كل ما يحيط بها من عوامل الضعف والتحلل، وعلينا بعد ذلك أن نوسع الدائرة حتى تتحقق رابطة شعوب الإسلام ـ عربية وغير عربية ـ فتكون نواة «الهيئة الأمم الإسلامية» بإذن الله»...

وبهذه الطريقة التي ستضيف إلى وسائلنا الخاصة لكل أمة، من النبذ

والجهاد، معنى آخر من معاني القوة، هو الوحدة والتجمع، نستطيع أن نتخلص، وأن نحفظ التوازن العالمي بين الأمم الطامعة، والدول المتنافسة على المغانم والحطام.

نظام الحكم:

وتحت عنوان «نظام الحكم أو الحكومة في الإسلام» كتب الشهيد يقول:

«يفترض الإسلام الحنيف الحكومة قاعدة من قواعد النظام الاجتماعي الذي جاء به للناس، فهو لا يقر الفوضى، ولا يدع الجماعة المسلمة بغير إمام، ولقد قال رسول الله ﷺ لبعض أصحابه: «**وإذا كنتم ثلاثة فأمِّروا عليكم رجلاً**».

«فمن ظن أن الدين ـ أو بعبارة أدق: الإسلام ـ لا يعرض للسياسة أو أن السياسية ليست من مباحثه، فقد ظلم نفسه وظلم علمه بهذا الإسلام، ولا أقول ظلم الإسلام، فإن الإسلام شريعة الله لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. . . وجميل قول الإمام الغزالي رضي الله عنه «إعلم أن الشريعة أصل، والملك حارس، وما لا أصل له فمهدوم، وما لا حارس له فضائع».

«فلا تقوم (الدولة) الإسلامية إلاَّ على أساس (الدعوة) حتى تكون (دولة رسالة) لا تشكيل إدارة، ولا حكومة مادة جامدة صماء لا روح فيها، كما لا تقوم (الدعوة) إلاَّ في حماية تحفظها وتنشرها وتبلغها وتقويها.

«وأول خطئنا أننا نسينا هذا الأصل، ففصلنا الدين عن السياسة عملياً وإن كنا لم نستطع أن نتنكر له نظرياً، فنصصنا في دستورنا على أن دين الدولة الرسمي هو الإسلام، ولكن هذا النص لم يمنع رجال السياسة وزعماء الهيئات السياسية أن يفسدوا «الذوق الإسلامي» في الرؤوس، والنظرة الإسلامية في النفوس، والجمال الإسلامي في الأوضاع، باعتقادهم وإعلانهم وأعمالهم على أن يباعدوا دائماً بين توجيه الدين ومقتضيات السياسة، وهذا أول الوهن وأصل الفساد».

ثم بين الدعائم التي يقوم عليها الهيكل الأساسي لنظام الحكم في الإسلام، وهي: مسؤولية الحاكم، ووحدة الأمة، واحترام إرادتها، وبعد أن يشرح هذه

الثلاث مبيناً أن لا عبرة بالأسماء والأشكال متى تحققت هذه القواعد، يبين موقف الإسلام من النظام النيابي ومن الدستور المصري موضحاً غموض هذا الدستور في تحديد مسؤولية الحكومة ثم يتعرض للأحزاب التي فقدت كل مقومات البقاء والاستمرار، ولم يبق لها همٌّ إلاَّ التنافس على الحكم لإرضاء الأنصار، واضطهاد الخصوم فيقول:

الأحزاب المصرية:

«لقد انعقد إجماع طلاب الإصلاح على أن الأحزاب المصرية هي سيئة هذا الوطن الكبرى، وهي أساس الفساد الاجتماعي الذي نصطلي بناره الآن وأنها ليست أحزاباً حقيقية بالمعنى الذي تعرف به الأحزاب (في بلاد الديمقراطيات!) فهي ليست أكثر من سلسلة انشقاقات أحدثتها خلافات شخصية بين نفر من أبناء هذه الأمة، اقتضت الظروف في يوم ما أن يتحدثوا باسمها وأن يطالبوا بحقوقها القومية، كما انعقد الاجماع على أن هذه الأحزاب لا برامج لها ولا مناهج، ولا خلاف بينها في شيء أبداً إلاَّ في الشخصيات، وآية ذلك واضحة فيما تعلن من بيانات خارج الحكم، وفيما تطلع به من خطب العرش داخل الحكم، وبما أن الأحزاب هي التي تقدم الشيوخ والنواب، وهي التي تسير دفة الحكم في الحياة النيابية، فإن من البدهي إلاَّ يستقيم أمر الحكم وهذه حال من يسيرون دفته».

«وهذا الكلام الذي انعقد إجماع الأمة عليه، أعلنه شيوخ ونواب وفقهاء ودستوريون في صراحة ووضوح، ومن قرأ ما كتبه علوبة باشا في كتابه (مبادىء وطنية)، أو الأستاذ حسن الجداوي في كتابه (عيوب الحكم في مصر) أو غيرهما من الكتاب رأى صدق ما نقول ـ وحسبنا أن ننقل هنا فقرة من كتاب الفقيه الدستوري الأستاذ سيد صبري (مبادىء القانون الدستوري) عن الأحزاب المصرية قال: (والواقع أنه لم يعد لأغلب الأحزاب السياسية في مصر برنامج يدافع عنه أنصاره، بل أصبح كل حزب عبارة عن وزير سابق له أنصار ومريدون، ولهذه النتيجة أهميتها فإن الانتخاب لن يقوم على المفاضلة بين البرامج، فقد أصبحت

واحدة للجميع، بل سيقوم على الثقة بالأشخاص أو المفاضلة بينهم، وستكون الانتخابات شخصية لا حزبية بالمعنى المفهوم لدى الشعوب الغربية، وبديهي أن بقاء الأحزاب على هذا المنوال يقسم البلاد شيعاً وأحزاباً، ويثير الشقاق والمنازعات بين الأفراد والأسرات بلا سبب مفهوم ولا أساس معقول).

وإذا أضيف إلى هذا أن مصر ما زالت بلداً محتلاً إلى الآن، وإن الذي يستفيد من هذه الفرقة هم المحتلون الغاصبون فقط، وأنه إذا استسيغ الخلاف ـ وهو غير مستساغ بحال ـ في أمة من الأمم، فإن أمة وادي النيل هي أحوج ما تكون إلى أكمل معاني الوحدة تتجمع قواها في نضال الاستقلال، وفي عمل الإصلاح الداخلي ـ كان الأمر أخطر من أن يهمل أو يستهان به».

عيوب نظم الانتخابات في مصر:

وبعد الحديث عن خلل الأحزاب، يتحدث عن خلل الانتخاب فيقول:

ونحن في مصر قد أخذنا بنظام الانتخاب المباشر تارة في قانون سنة ١٩٢٣، وبنظام الانتخاب على درجتين في قانون سنة ١٩٣٠، وكلاهما في الواقع لم يحقق الغرض المقصود منه، وظهرت له حين التطبيق عيوب يجب أن نعمل على إصلاحها بتعديل شامل، وليس الخطأ عيباً في ذاته، ولكن الرضا به والاستمرار عليه والدفاع عنه هو الخطأ كل الخطأ ـ ولقد شعر الجميع بقصور قانون الانتخاب الحالي عن الوفاء بالغرض الذي وضع من أجله، وهو الوصول إلى اختيار الصالحين للنيابة عن الأمة، ووجهت إليه انتقادات مرة كشفت عن كثير من العيوب التي أهمها ما ذكره الدكتور سيد صبري في كتابه (مبادىء القانون الدستوري) أنه أوجد هيئة ناخبة لا يمكنها تحقيق الغرض من الانتخابات عل الوجه المطلوب، وأنه لم يحقق فكرة تمثيل الأمة تمثيلاً صحيحاً، وأنه لم يوصل إلى إيجاد هيئة تعمل للصالح العام مجردة من كل قيد. وقد أورد بعد ذلك إحصائية دقيقة خلص منها بالأرقام إلى أن قرارات البرلمان المصري في أدواره المختلفة لا تعبّر عن رأي الأمة ولا عن رأي أكثريتها، ولا عن رأي أقلية محترمة من أبنائها وإنما تعبّر عن

رأي نسبة ضئيلة من مجموع من له حق الانتخاب، لم تصل يوماً ما إلى ١٢ في المائة وبيان ذلك:

أن مجلس نواب سنة ١٩٢٦ لا تمثل قراراته ـ مع أنها صحيحة ونافذة بحكم القانون ـ إلاَّ ١٠ر٧٥بالمائة من هيئة الناخبين ـ ومجلس سنة ١٩٢٩ نسبة التمثيل فيه ٩ر٢٥ بالمائة ـ ومجلس سنة ١٩٣٦ النسبة فيه ٩٢٥ر ـ ومجلس سنة ١٩٣٨ النسبة فيه ١١ر٧٥ بالمائة ـ ومجلس سنة ١٩٤٢ النسبة فيه ٩ر٧٥ بالمائة ـ والمجلس الحالي ليس أفضل مما تقدمه.

فكيف يقال بعد هذا أن ذلك تعبير عن رأي الأمة، وتمثيل لها تمثيلاً صحيحاً؟؟

تعديل وإصلاح:

«لا بد من تعديل وإصلاح لقانون الانتخاب، ومن وجوه هذا الاصلاح الضرورية:

١ ـ وضع صفات خاصة للمرشحين أنفسهم، فإذا كانوا ممثلين لهيئات فلا بد أن يكون لهذه الهيئات برامج واضحة وأغراض مفصلة يتقدم على أساسها هذا المرشح ـ وإذا لم يكونوا ممثلين لهيئات فلا بد أن يكون لهم من الصفات والمناهج الإصلاحية ما يؤهلهم للتقدم للنيابة عن الأمة، وهذا المعنى مرتبط إلى حد كبير بإصلاح الأحزاب في مصر، وما يجب أن يكون عليه أمر الهيئات السياسية فيها.

٢ ـ وضع حدود للدعاية الانتخابية، وفرض عقوبات على من يخالف هذه الحدود. بحيث لا تتناول الأسر ولا البيوت ولا المعاني الشخصية البحتة التي لا دخل لها في أهلية المرشح، وإنما تدور حول المناهج والخطط الإصلاحية.

٣ ـ إصلاح جداول الانتخاب، وتعميم نظام تحقيق الشخصية، فقد أصبح أمر جداول الانتخاب أمراً عجيباً بعد أن لعبت بها الأهواء الحزبية والأغراض الحكومية طول هذه الفترات المتعاقبة، وفرض التصويت إجبارياً.

٤ ـ وضع عقوبة قاسية للتزوير من أي نوع كان، وللرشوة الانتخابية كذلك.

٥ ـ وإذا عدل إلى الانتخاب بالقائمة، لا الانتخاب الفردي كان ذلك أولى وأفضل، حتى يتحرر النواب من ضغط ناخبيهم وتحل المصالح العامة محل المصالح الشخصية في تقدير النواب والاتصال بهم.

وعلى كل حال فأبواب الاصلاح والتعديل كثيرة، هذه نماذج منها، وإذا صدق العزم وضح السبيل، والخطأ كل الخطأ في البقاء على هذا الحال والرضا به، والانصراف عن محاولة الاصلاح.

ضعف الحكومات:

«لا يجادل أحد في أن الحكومات المتعاقبة قد ضعفت عن أداء واجبها، وفقدت معظم هيبتها في النفوس كحكومة بسبب هذا التجريح بالحق والباطل الذي تمليه الروح الحزبية البحتة، وبسبب هذا العجز الناتج عن عدم تحديد المسؤولية والاضطلاع بها كاملة غير منقوصة، ولولا أن النفوس في مصر مطبوعة بطابع الطاعة والاستسلام، والأعمال تسير بطريق روتيني لا تجديد فيه ولا ابتكار... لتعطل كل شيء ولعجز الدولاب الإداري المضطرب عن أن ينهض بحاجات الشعب أو أن يؤدي للناس عملاً.

هيبة القانون:

«ولا شك أن سلطان القانون قد تزعزع وفقد معظم احترامه كذلك، بسبب هذه الاستثناءات والمحسوبيات والحيل المتكررة والاعتداء أحياناً بنسخ القانون لغرض شخصي... ولو أن هذا النسخ بقانون في ظاهر الأمر، ولكن الدوافع تكون معروفة دائماً ولا تخفى على أحد، فيعمل ذلك عمله في النفوس وينال من هيبة القانون واحترام النظام».

حزبية عمياء:

«ولا شك أن نار الخصومة والحقد قد اضطرمت في نفوس الحاكمين والمحكومين على السواء، بفعل هذه الحزبية الخاطئة، التي لم نفهمها نحن في

مصر في يوم من الأيام على أنها خلاف في الرأي لا يفسد للود قضية، بل فهمناها عداوة وبغضاء يتعدى النظر في المصالح العامة إلى المقاطعة في كل الشؤون عامة وخاصة، وإلى أن نرى الحق في جانب خصومنا الحزبيين باطلاً والباطل في جانب أنصارنا الحزبيين حقاً، ونصدر عن هذا الشعور في كل تصرفاتنا وصلاتنا، ويستفحل الداء ويستشري حتى في أحرج المواقف، فلا نستطيع أن نوحد صفوفنا في أي موقف قومي مهما يكن يتوقف عليه إصلاح أمرنا ومستقبل بلادنا. . . وهذا الشعور البغيض، والفهم الخاطىء للحزبية الذي تحول إلى عداوة متأصلة، قد كان من نتائجه: أن انصرفت معظم الجهود الفكرية والعملية إلى أمرين استغرقا كل اهتمام رجالنا، وهما: الإيقاع بالخصوم الحزبيين ـ واتقاء مكايدهم. فالحاكم يصرف جل همه في هاتين الناحيتين، والمعارضة لا تقل عن الحاكم اهتماماً بهما، وفي سبيل ذلك تضيع الحقوق، وتتعطل المصالح، ويرثي الأصدقاء ويشمت الأعداء، ويستفيد الخصم الجاثم على صدر البلاد».

* * *

«هذه الحال قد أنتجت التحطم في المعنويات والفساد والاضطراب في الماديات، وقد بلغ الأمر منتهاه ولم يعد في قوس الصبر منزع ولا بد من تغيير حازم حاسم سريع. . فإما أن يفقه أولو الأمر هذه الحقيقة ويقدروها، فيبادروا في سرعة إلى إجراء التغيير الصالح برأيهم وعلى أيديهم، وفي ذلك السلامة والاستقرار، وما زال في الوقت متسع للإصلاح، وإما أن يظلوا في هذا الانصراف فتسبقهم الحوادث، ويفلت من يدهم الزمام، ولا يدري عاقبة ذلك إلاَّ الله».

المشكلات الاقتصادية:

وتحت عنوان «النظام الاقتصادي» يقول الإمام الشهيد:

هناك حقائق لا يستطيع أحد أن ينكرها، أو يتجاهلها، منها:

(أ) غنى طبيعي

إن هذا البلد ليس فقيراً بطبيعته، بل لعله أغنى بلاد الله تبارك وتعالى بخيراته

الطبيعية، وثرواته المختلفة، من زراعية ومائية وحيوانية ومعدنية، ونيله العجيب، ووديه الخصيب، وما شئت من فضل الله تبارك وتعالى على مصر وأهل مصر منذ القدم: ﴿اهْبِطُوا مِصْرًا فَإِنَّ لَكُم مَّا سَأَلْتُمْ﴾.

(ب) استغلال أجنبي:

ومنها أن الأجانب الذين احتلوا هذا الوطن ـ بغفلة من أهله، وتساهل من حكامه، وظلم من غاصبيه ـ أسعد حالاً من أهله وبنيه، وأنهم قد وضعُوا أيديهم على أفضل منابع الثروات فيه، شركات أو أفراداً، فالصناعة والتجارة، والمنافع العامة، والمرافق الرئيسية، كلها بيد هؤلاء الأجانب حقيقة، أو الأجانب الذين اتخذوا من الجنسية المصرية شعاراً وما زالوا يحنون بعد إلى أوطانهم ويؤثرونها بأكبر أرباحهم.

(ج) ثراء فاحش وفقر مدقع:

ومنها أن التفاوت عظيم، والبون شاسع، والفرق كبير بين الطبقات المختلفة في هذا الشعب، فثراء فاحش وفقر مدقع ـ والطبقة المتوسطة تكاد تكون معدومة، والذي نسميه نحن الطبقة المتوسطة ليسوا إلاّ من الفقراء المعوزين وإن كنّا نسميهم متوسطين، على قاعدة: بعض الشر أهون من بعض، ورحم الله فقهاءنا الذين حبروا البحوث الطويلة في الفرق بين الفقراء والمساكين وإن كان كلاهما من المحتاجين البائسين.

(د) تخبط اقتصادي:

ومنها ـ وهو الأهم ـ أننا في وسط هذا المعترك الحاد الصاخب العنيف، بين المبادىء الاقتصادية، من رأسمالية أو اشتراكية أو شيوعية لم نحدد لوناً نصبغ به حياتنا الاقتصادية في وقت تحتم فيه التحديد، وتعقدت فيه الأمور بحيث لم تعد تنفع فيها أنصاف الحلول، ولم يعد يجدي إلاَّ الوضوح الكامل، وتحديد الأهداف

تحديداً دقيقاً، والسير إليها في قوة وعزيمة، وهذه الأوضاع ـ وإن امتزجت بها المعاني السياسية ـ إلاَّ أنها في أغلب صورها ودوافعها ونتائجها تعاليم وأوضاع اقتصادية، ولهذا كان لا بد لنا من أن نختار لوناً من هذه الألوان أو من غيرها إن استطعنا، لنعيش في حدود وضع معلوم له خصائصه ومميزاته، يحدد أهدافنا الرئيسية، ويرسم لنا طريق العمل للوصول إلى هذه الأهداف.

إلى الإسلام:

وأعتقد أنه لا خير لنا في واحد من هذه النظم جميعاً، فلكل منها عيوبه الفاحشة، كما له حسناته البادية.. وهي نظم نبتت في غير أرضنا، لأوضاع غير أوضاعنا، ومجتمعات فيها غير ما في مجتمعنا.. فضلاً عن أن بين أيدينا النظام الكامل الذي يؤدي إلى الإصلاح الشامل، في توجيهات الإسلام الحنيف، وفي ما وُضعَ للاقتصاد القومي من قواعد كلية أساسية لو علمناها وطبقناها تطبيقاً سليماً لانحلت مشكلاتنا، ولظفرنا بكل ما في هذه النظم من حسنات وتجنبنا كل ما فيها من سيئات، وعرفنا كيف يرتفع مستوى المعيشة، وتستريح كل الطبقات، ووجدنا أقرب الطرق إلى الحياة الطيبة.

قواعد النظام الاقتصادي في الإسلام:

ثم يتحدث الأستاذ رحمه الله عن أهم قواعد نظام الإسلام الاقتصادي فيلخصها في عشرة هي:

١ ـ اعتبار المال الصالح قوام الحياة، ووجوب الحرص عليه، وحسن تدبيره وتثميره.

٢ ـ إيجاد العمل والكسب على كل قادر.

٣ ـ الكشف عن منابع الثروات الطبيعية، ووجوب الاستفادة من كل ما في الوجود من قوى ومواد.

٤ ـ تحريم موارد الكسب الخبيث.

٥ ـ تقريب الشقة بين مختلف الطبقات، تقريباً يقضي على الثراء الفاحش والفقر المدقع.

٦ ـ الضمان الاجتماعي لكل مواطن، وتأمين حياته، والعمل على راحته وإسعاده.

٧ ـ الحث على الإنفاق في وجوه الخير، وافتراض التكافل بين المواطنين، ووجوب التعاون على البر والتقوى.

٨ ـ تقرير حرمة المال، واحترام الملكية الخاصة ما لم تتعارض مع المصلحة العامة.

٩ ـ تنظيم المعاملات المالية بتشريع عادل رحيم، والتدقيق في شؤون النقد.

١٠ ـ تقرير مسؤولية الدولة في حماية هذا النظام.

والذي ينظر في تعاليم الإسلام، يجد فيه هذه القواعد مبينة في القرآن الكريم والسنّة المطهّرة، وكتب الفقه الإسلامي بأوسع بيان.

حلول ومقترحات عملية لإصلاح الوضع الاقتصادي:

وبعد أن شرح الأستاذ هذه القواعد العشرة شرحا مركزاً مختصراً، عاد إلى الجانب العملي، فقدم فيه طائفة من الحلول والمقترحات الهامة، المستوحاة من هدى الإسلام.

استقلال النقد:

يقول: «ذكرنا بعض الأصول التي يقوم عليها النظام الاقتصادي الإسلامي، والروح التي تمليها علينا تلك الأصول التي تنتج مع التطبيق الصحيح وضعاً اقتصادياً سليماً ليس أفضل منه فهي توجب استقلال نقدنا، واعتماده على رصيد

ثابت من مواردنا ومن ذهبنا لا على أذونات الخزانة البريطانية ودار الضرب البريطانية والبنك الأهلي البريطاني ـ وإن كان مقره مصر ـ وتأمل الآية الكريمة: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ ٱلَّتِى جَعَلَ ٱللَّهُ لَكُمْ قِيَٰمًا﴾.

«ومن أفظع التغرير بهذا الشعب، أن يسلم جهوده ومنتجاته نظير أوراق لا قيمة لها إلاَّ بالضمان الانكليزي، وإن مصر إذا حزمت أمرها، وأحكمت تصرفاتها، ستصل ولا شك إلى هذا الاستقلال... ولقد انفصلنا عن الكتلة الاسترلينية، وفكرنا في تأميم البنك الأهلي، وطالبنا بالديون الكثيرة لنا على الانكليز، وكل هذه ونحوها مشروعات تؤمن النقد المصري... فماذا فعل الله بها، وماذا أعددنا من العدة لإنقاذها؟».

تمصير الشركات:

«كما توجب هذه الأصول الاهتمام الكامل بتمصير الشركات وإحلال رؤوس الأموال الوطنية محل رؤوس الأموال الأجنبية كلما أمكن ذلك وتخليص المرافق العامة ـ وهي أهم شيء للأمة ـ من يد غير أبنائها، فلا يصح بحال أن تكون الأرض والبناء، والنقل والماء والنور والمواصلات الداخلية، والنقل الخارجي، حتى الملح والصودا، في يد شركات أجنبية تبلغ رؤوس أموالها وأرباحها الملايين من الجنيهات، لا يصيب الجمهور الوطني ولا العامل الوطني منها إلاَّ البؤس والشقاء والحرمان».

استغلال منابع الثروة:

«واستغلال منابع الثروة الطبيعية استغلالاً سريعاً منتجاً، أمر يوجبه الإسلام الذي لفت أنظارنا كتابه إلى آثار رحمة الله في الوجود، وما أودع في الكون من خيرات في الأرض وفي السماء وأفاض في أحكام الركاز، وحث على طلب الخير أينما كان.. في الماء عندنا ثروات، وفي الصحراوات ثروات، وفي كل مكان ثروات لا ينقصها إلاَّ فكر يتجه، وعزيمة تدفع، ويد تعمل، وخذ بعد ذلك من الخير ما تشاء».

المشروعات الكبيرة المهملة ـ خزان أسوان:

«والعناية بالمشروعات الوطنية الكبرى المهملة التي طال عليها الأمد، وقعد بها التراخي والكسل، أو أحبطتها الخصومة الحزبية أو طمرتها المنافع الشخصية، أو قضت عليها الألاعيب السياسية والرشوة الحرام، كل هذه يجب أن تتوجه إليها الهمم من جديد. «إن الله يحب من أحدكم إذا عمل عملاً أن يتقنه».

كم كنا نربح لو أن مشروع خزان أسوان تحقق فعلاً منذ سنة ١٩٣٧، وكم كنا نحتاج ونعرى لو لم يلهم الله(طلعت حرب) ـ عليه الرضوان ـ أن يتقدم بمشروعات (المحلة)! هناك مشروعات كبيرة درست وبحثت، ثم وضعت على الرف وطال عليها الأمد قبل الحرب، ولا موجب لهذا الاهمال، والضرورة قاسية والحاجة ملحة، والأمر لا يحتمل التأخير.

انفضوا الغبار عن ملفات هذه المشروعات واستذكروها من جديد ونفذوا ﴿ فَسَيَرَى ٱللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُۥ وَٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾.

التحول الفوري إلى الصناعة:

«والتحول إلى الصناعة فوراً من روح الإسلام الذي يقول نبيه ﷺ: «إن الله يحب المؤمن المحترف»، «من أمسى كالاً من عمل يده أمسى مغفوراً له» ـ والذي أثنى كتابه على داود وسليمان بهذا التقدم الصناعي، وذكر لنا من دقائق الرقي فيه ما أعجز البشر، واستغل قوى الجن والشياطين.. فحرام على الأمة التي تقرأ في كتابها من الثناء على داود عليه السلام: ﴿ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ ﴾. وتقرأ: ﴿ وَعَلَّمْنَٰهُ صَنْعَةَ لَبُوسٍ لَّكُمْ لِتُحْصِنَكُم مِّنۢ بَأْسِكُمْ ۖ فَهَلْ أَنتُمْ شَٰكِرُونَ ﴿٨٠﴾ ﴾ ثم لا يكون فيها مصنع للسلاح ـ ثم تقرأ في كتابها: ﴿ وَلِسُلَيْمَٰنَ ٱلرِّيحَ غُدُوُّهَا شَهْرٌ وَرَوَاحُهَا شَهْرٌ ۖ وَأَسَلْنَا لَهُۥ عَيْنَ ٱلْقِطْرِ ۖ وَمِنَ ٱلْجِنِّ مَن يَعْمَلُ بَيْنَ يَدَيْهِ بِإِذْنِ رَبِّهِۦ ۖ وَمَن يَزِغْ مِنْهُمْ عَنْ أَمْرِنَا نُذِقْهُ مِنْ عَذَابِ ٱلسَّعِيرِ ﴿١٢﴾ يَعْمَلُونَ لَهُۥ مَا يَشَآءُ مِن مَّحَٰرِيبَ وَتَمَٰثِيلَ وَجِفَانٍ كَٱلْجَوَابِ وَقُدُورٍ رَّاسِيَٰتٍ ۚ ٱعْمَلُوٓا۟ ءَالَ دَاوُۥدَ شُكْرًا ۚ ﴾ ثم لا يكون فيها مسبك عظيم، ولا مصنع كامل للأدوات المعدنية ـ ثم

تقرأ: ﴿وَأَنزَلْنَا الْحَدِيدَ فِيهِ بَأْسٌ شَدِيدٌ وَمَنَافِعُ لِلنَّاسِ﴾... ثم تهمل ما عندها من هذا المعدن هذا الإهمال، وهو من أجود الأنواع ويكفي العالم مائتي عام كما قدر الخبراء...

حرام هذا كله!!

نظام الملكيات في مصر:

«توجب علينا روح الإسلام الحنيف، وقواعده الأساسية في الاقتصاد القومي أن نعيد النظر في نظام الملكيات في مصر، فنختصر الملكيات الكبيرة[1]، ونعوض أصحابها عن حقهم بما هو أجدى عليهم وعلى المجتمع، ونشجع الملكيات الصغيرة، حتى يشعر الفقراء المعدمون بأن قد أصبح لهم في هذا الوطن ما يعنيهم أمره، ويهمهم شأنه... وأن نوزع أملاك الحكومة حالاً على هؤلاء الصغار كذلك حتى يكبروا..

تنظيم الضرائب وأولها الزكاة:

«وتوجب علينا روح الإسلام في تشريعه الاقتصادي، أن نبادر بتنظيم الضرائب الاجتماعية، وأولها (ضريبة الزكاة) وليس في الدنيا تشريع فرض الضريبة على رأس المال لا على الربح وحده كالإسلام، وذلك لحكم جليلة منها: محاربة الكنز وحبس الأموال عن التداول، وما جعلت الأموال إلاَّ وسيلة لهذا التداول الذي يستفيد من ورائه كل الذين يقع في أيديهم هذا المال المتداول...

وإنما جعل الإسلام مصارف الزكاة اجتماعية بحتة لتكون سبباً في جبر النقص والقصور الذي لا تستطيع المشاعر الإنسانية والعواطف الطيبة أن تجبره، فيظهر بذلك المجتمع ويزكو، وتصفو النفوس وتسمو: ﴿خُذْ مِنْ أَمْوَالِهِمْ صَدَقَةً تُطَهِّرُهُمْ وَتُزَكِّيهِم بِهَا﴾.

---

(١) انظر في تحديد الملكية: الإسلام المفترىٰ عليه، ١ للغزالي ص ١٩٩ ـ ٢٣٨ ط. خامسة.

«فلا بد من العناية بفرض ضرائب اجتماعية على النظام التصاعدي ـ بحسب الربح ـ يعفى منها الفقراء طبعاً، وتجبى من الأغنياء الموسرين، وتنفق في رفع مستوى المعيشة بكل الوسائل المستطاعة[1]. . . ومن لطائف عمر رضي الله عنه: أنه كان يفرض الضرائب الثقيلة على العنب لأنه فاكهة الأغنياء، والضريبة التي لا تذكر على التمر لأنه طعام الفقراء، فكان أول من لاحظ هذا المعنى الاجتماعي ـ في الحكام والأمراء ـ رضي الله عنه.

محاربة الربا:

وتوجب علينا روح الإسلام أن نحارب الربا حالاً ونحرمه، ونقضي على كل تعامل على أساسه: «ألا وإن الربا موضوع، وأول ربا أبدأ به ربا عمي العباس ابن عبد المطلب» وصدق رسول الله.

ولقد كان المصلحون يتجنبون أن يقولوا في الماضي هذا الكلام حتى لا يقال لهم إن ذلك مستحيل وعليه دولاب الاقتصاد العالمي كله، أما اليوم. . . فقد أصبحت هذه الحجة واهية ساقطة لا قيمة لها بعد أن حرمت روسيا الربا وجعلته أفظع المنكرات في دارها[2]، وحرام أن تسبقنا روسيا الشيوعية إلى هذه المنقبة الإسلامية: فالربا حرام. . حرام. . حرام، وأولى الناس بتحريمه أمم الإسلام ودول الإسلام.

تشجيع الصناعات المنزلية:

«وتوجب علينا روح الإسلام تشجيع الصناعات اليدوية المنزلية، وهذا هو باب الإسعاف السريع لهذه العائلات المنكوبة، وباب التحول إلى الروح الصناعي

---

(١) انظر في جواز فرض الضرائب وشروطه: كتابنا «فقه الزكاة» ج ٢ ص ١٠٧٢ ـ ١١٠٥.

(٢) هذا التحريم من الوجهة النظرية فقط أما التطبيق فروسيا لا تقرض أية دولة إلاَّ بالربا، كما أباحت بعض أنواع الربا للمواطنين في الداخل أيضاً.

والوضع الصناعي... وأولى ما تفعله هذه الأيدي العاطلة، الغزل والنسيج بالأنوال الصغيرة، وصناعة الصابون، وصناعة العطور والمربيات، وأنواع كثيرة وصنوف كبيرة تستطيع النساء والبنات والأولاد أن يشغلوا الوقت فيها، فتعود بالربح الوفير، وتمنعهم بؤس الحاجة وذل السؤال... وقد رأينا هذا بأعيننا منذ زمن في فوة غربية، وبني عدي منفلوط، وغيرها من بلدان القطر المصري، ورأينا في هذه البلاد الثروة والغنى ويسر الحال. ولقد كانت وزارة الشؤون قد فكرت في هذا المشروع الحيوي، واستحضرت أصنافاً من المغازل، ولا ندري ماذا فعل الله بها... ويوم الحكومة بسنة كما يقولون، ولكن الأمر لم يعد يحتمل الانتظار.

تقليل الكماليات والاكتفاء بالضروريات:

«وإرشاد الشعب إلى التقليل من الكماليات والاكتفاء بالضروريات، وأن يكون الكبار في ذلك قدوة للصغار، فتبطل هذه الحفلات الماجنة، ويحرم هذا الترف والإسراف الفاسد، ويظهر الجد بخشونته وعبوسه ووقاره وهيبته على الدور والقصور، والوجوه والمنتديات... أمر يحتمه الإسلام الحنيف، وكل ذلك يحتاج إلى إعداد.

هذه كلها واجبات لا بد أن ننهض بأعبائها حالاً... فإلى العمل.

وبعد:

فها نحن قد رأينا مما تقدم كيف أننا لم نسر على نظام اقتصادي معروف لا نظرياً ولا عملياً، وأن هذا الغموض والارتجال قد أدى بنا إلى ضائقة أخذت بمخانق الناس جميعاً.

وليس الشأن أن نرتجل الحلول، ونواجه الظروف، بالمخدرات والمسكنات التي يكون لها من رد الفعل ما ينذر بأخطر العواقب... ولكن المهم في أن ننظر إلى الأمور نظرة شاملة محيطة وأن نردها إلى أصل ثابت تستند إليه، وترتكز عليه، وليس ذلك الأمر إلاَّ «النظام الإسلامي» الشامل الدقيق، وفيه خير السداد.

لقد أتاح الله لنا من أسباب اليسر الاقتصادي، والنجاح المادي ما لم يتحه لغيرنا من الأمم والشعوب، فهذه الرابطة الوثيقة من اللغة والعقيدة والمصلحة والتاريخ بيننا وبين أمم العروبة والإسلام، وهي بحمد الله أغنى بلاد الله في أرضه. أخصبها تربة، وأعدلها جواً، وأكثرها خيرات وأثراها بالمواد الأولية وبالخامات من كل شيء...

هذه الرابطة، تمهد لنا ـ لو أحسنا الانتفاع بها ـ سبيل الاكتفاء الذاتي والاستقلال الاقتصادي، وتنقذنا من هذا التحكم الغربي في التصدير والاستيراد وما إليهما...

ولا يكلفنا الأمر أكثر من أن نعزم ونقدم، ونقوي الصلة ونحكم الرابطة، ونوالي البعثات والدراسات، ونحاول بكل سبيل إنشاء أسطول تجاري، ونشيع روح الوحدة والتعاون بيننا وبين أبناء الإسلام.

الترقيع والتغيير الجزئي لا يجدي:

على أن هذه الحلول والمقترحات كلها لا تغني ما لم تكن مشدودة إلى أصل مكين، وأساس متين، ترجع إلى كل التغييرات: أساس عقيدي «إيديولوجي». وبعبارة أخرى: لا بد من «لون» جديد للحياة، ومن «رسالة» جديدة للأمة، تؤمن بها وتعيش لها، وتجاهد من أجلها.

ومن هنا صدّر الأستاذ مقالاته هذه بمقالة هامة تحت عنوان «أي لون نختار؟» وضح بها هذه الحقيقة الكبيرة قال فيها:

«تسود مجتمعنا اليوم «حيرة» وإذا دامت الحيرة فليس وراءها إلاَّ الثورة، والثورة الهوجاء التي لا غاية لها، ولا ضابط ولا نظام ولا حدود، ولا تُعقب إلاَّ الهلاك والدمار والخسارة البالغة، وبخاصة في هذا العصر الذي لا يرحم، والذي تتجارى بأهله الأهواء كما يتجارى الكلب بصاحبه، وفي وطن كمصر تتطلع إليه الأنظار، وتتقاذفه المطامع في الداخل والخارج.

«هذا الكلام متفق عليه بين كل من يعنيهم أمر هذا الوطن، وإنك لتسمعه من الزعماء والمفكرين، كما تسمعه من العامة في مجالسهم والمجتمعين في أنديتهم، وذوي الأعمال في أماكن عملهم، ومن سائق العربة إذا ركبت معه، ومن بائع الخضر إذا تحدثت إليه... وإذا أنكرنا ذلك، أو تغافلنا عن أثره، أو استصغرنا نتائجه، كنا كالنعامة التي تدفن رأسها في الرمل وتظن أنها بذلك تخدع الصياد.

* * *

«وفي مثل هذه الحال لا يجدي في الإنقاذ الترقيع الإداري ولا الروتين الحكومي، ولا تسعف الحائرين الدراسات البطيئة في اللجان المتواكلة، وما يزداد المتبرمون بمثل هذا العلاج الجزئي المادي إلاَّ تبرماً وألماً، ومهما تحاول الحكومة بالانصاف أو التنسيق، أو الوعود أو الخطب. أن تسكت الأفواه الصارخة أو البطون الجائعة، أو الأجساد العارية، فلن تستطيع ذلك، ولن تصل إليه، والبرهان ماثل والدليل قائم، لأن الحيرة والقلق والاضطراب قد مست النفوس والقلوب والأذهان، قبل أن تمس المظاهر والأوضاع، وحينئذٍ لن تقنع هذه النفوس ولن تطمئن إلاَّ إلى «رسالة جديدة» ولون من ألوان الحياة جديد، ترى فيه رمزاً لأمانيها، وسبيلاً إلى تحقيق مطالبها، ومتى آمنت النفوس «بالرسالة الجديدة» كفكرة ونظام، اطمأنت إليها وسكنت، وحاولت أن تطبقها عملياً على أوضاع الحياة، وكل تاريخ النهضات والإصلاحات الشاملة يعطينا الدليل على صحة هذا الكلام: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُوا۟ مَا بِأَنفُسِهِمْ﴾.

* * *

ومن هذه الثغرة، وتطبيقاً لهذا القانون الاجتماعي الذي لا يتخلف، تأمل المبادىء الجديدة والدعوات الجديدة أن تنفذ إلى مصر، وتكافح في سبيل استيلائها على النفوس المصرية والقلوب المصرية أشد الكفاح، وتسلك إلى ذلك كل سبيل مستطاعة وغير مستطاعة. ومن هنا سمعنا كثيراً من هذه الأصوات يتردد في الصحف السيارة وفي المجالس والمنتديات، فالشيوعية جادة في فرض تعاليمها على أبناء هذا المجتمع، والديمقراطية الاستعمارية الهزيلة تحاول من جانبها أن

تقاوم هذا التيار، ويتوسطهم قوم داعون للاشتراكية.

ويقف بين هؤلاء جميعاً وبين أمتنا الاسلام العتيد المستقر في هذه القلوب أربعة عشر قرناً، المستولي عليها، المؤثر فيها بجماله وجلاله وسموه وروعته ـ يأبى على الجميع أن ينزل عن مرتبته أو يتخلى عن هذه القلوب التي آمنت به وجاهدت أكرم الجهاد في سبيل أعلائه وبقائه ورفعته، وردت عنه بهذا الجهاد غارات الصليبيين، وهجمات التتار، ومكايد الصهيونية، ﴿وَٱللَّهُ غَالِبٌ عَلَىٰٓ أَمۡرِهِۦ وَلَٰكِنَّ أَكۡثَرَ ٱلنَّاسِ لَا يَعۡلَمُونَ ٢١﴾.

* * *

ولكن إلى متى هذا الكفاح والتطاحن بين هذه الآراء والأوضاع التي تذرعت بها الألباب والأذهان إلى حد إن كان اليوم صغيراً فهو لن يظل كذلك؟!

وإلى متى ينظر أهل الرأي في مصر إلى هذا الصراع في غفلة وبله وانصراف كأن الأمر لا يعنيهم، وكأنه يتناول بلداً غير بلدهم وأشخاصاً غير أشخاصهم؟! لا مناص لنا من أن نختار، وإذا لم نختر اليوم ونحن راضون، فسنقبل غداً ـ بل الغد القريب جداً ـ ونحن مرغمون، وإني أرى الوميض خلال الرماد، ويوشك أن يكون له ضرام.

* * *

«لا بد من أن نختار لون الحياة الجديدة التي نحياها ـ ولم تعد أوضاع الحياة الاجتماعية بكل نواحيها في مصر صالحة أمام التطور الجديد في الأخلاق والأفكار وحاجات الناس والعاقل من تدبر الأمر قبل وقوعه وأعد له عدته.

«ونحن في الحقيقة لسنا مخيرين ولسنا أحراراً في الاختيار، إننا جميعاً آمنا بهذا الإسلام الحنيف ديناً ودولة، واعتبرنا مصر دولة إسلامية، بل هي زعيمة دول الإسلام، وقال دستورنا صراحة في مادته التاسعة والأربعين بعد المائة: «دين الدولة الرسمي الإسلام ولغتها اللغة العربية».

«وهذا الشعب ـ شعب وادي النيل كله في الشمال وفي الجنوب ـ يدين بهذا

الدين الحنيف، والأقلية غير المسلمة من أبناء هذا الوطن تعلم تمام العلم كيف تجد الطمأنينة والأمن والعدالة والمساواة التامة في كل تعاليمه وأحكامه، هذا الذي يقول كتابه: ﴿ لَّا يَنْهَىٰكُمُ ٱللَّهُ عَنِ ٱلَّذِينَ لَمْ يُقَٰتِلُوكُمْ فِى ٱلدِّينِ وَلَمْ يُخْرِجُوكُم مِّن دِيَٰرِكُمْ أَن تَبَرُّوهُمْ وَتُقْسِطُوٓا۟ إِلَيْهِمْ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلْمُقْسِطِينَ ﴿٨﴾ ﴾. والكلام في هذا المعنى مفروغ منه. وهذا التاريخ الطويل العريض للصلة الطيبة الكريمة بين أبناء هذا الوطن جميعاً ـ مسلمين وغير مسلمين ـ يكفينا مؤنة الإفاضة والإسراف، فإن من الجميل حقاً أن نسجل لهؤلاء المواطنين الكرام أنهم يقدرون هذه المعاني في كل المناسبات، ويعتبرون الإسلام معنى من معاني قوميتهم، وإن لم تكن أحكامه وتعاليمه من عقيدتهم.

«وإذن فلا مناص للحكومة المصرية، والهيئات المصرية، والأحزاب المصرية، من أن تفي بعهدها الشرعي لله ولرسوله ـ يوم نطقت بالشهادتين، فالتزمت الإسلام ـ وبعهدها المدني الوطني لهذا الشعب يوم أصدرت الدستور، ونصت فيه على أن الدين الرسمي هو الإسلام، وبغير ذلك تكون قد غدرت بعهدها، وخانت أمانة الله والناس عندها، وعليها أن تصارح الشعب ليحدد موقفه منها وموقفها منه، ولا محل اليوم للمداورة والخداع.

* * *

«وهذا الوفاء سيحمي الوطن مما يهدده من أخطار اجتماعية داهمة، ويعيد الطمأنينة والسكينة إلى النفوس والقلوب، لكنه يستلزم حالاً تغيير الاتجاهات والأوضاع كلها والمجاهرة بأن وادي النيل هو حامل رسالة الإسلام ومنفذها ومبلغها في غير مواربة ولا وهن، ولا يغني عن العمل الكلام.

فهل تصيخ الآذان المغلقة إلى هذا النذير، فتعود إلى حجر الإسلام قولاً وعملاً وتطبيقاً؟؟ ﴿ فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا۟ فِىٓ أَنفُسِهِمْ حَرَجًا مِّمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا۟ تَسْلِيمًا ﴿٦٥﴾ ﴾.

الامتحان الأخير لليبرالية العربية:

كانت الليبرالية العربية أغبى من أن تصل إلى آذانها وقلوبها تلك الصيحات

والتنبيهات المخلصة الواعية التي رفعتها الحركة الإسلامية إلى كل مسؤول، وكل ذي رأي أو قدرة، فقد كان القوم في سكرتهم يعمهون، وفي ريبهم يترددون، وفي «دوامتهم» التقليدية يغوصون ثم يطفون!

ثم كان الامتحان الأخير لليبرالية العربية في حرب فلسطين سنة ١٩٤٨م، حين دخلت الجيوش العربية في ١٥ مايو بعد انسحاب بريطانيا.

وكان نتيجة الامتحان ما أصبح معروفاً لكل عربي وكل مسلم: الهزيمة والفشل، وضياع «فلسطين»، وقيام «إسرائيل» وتشريد مليون عربي من أبناء فلسطين.

أجل تحقق حلم صهيون، وأصبح لليهود دولة، وقامت «إسرائيل» وفي قبضتها مساحة من الأرض أكثر من كل ما عرض على عرب فلسطين من قبل فرفضوه.

لقد تبين أن الجنود المحاربين كانوا يقاتلون بأسلحة فاسدة.

وقال أحد القواد في الميدان: إني لا أخاف من «شرتوك» تل أبيب ـ وزير خارجيتها حينذاك ـ بقدر ما أخاف من «شراتيك» القاهرة!

وكان مصير الشباب المؤمنين من المتطوعين الذين ضربوا أروع الأمثال، وسطروا بدمائهم صحائف المجد لأمتهم، الزج بهم وراء القضبان في المنافي والمعتقلات.

وكان مصير «الجماعة» التي تبنت قضية فلسطين في مصر يوم كان الناس عنها غافلين كل الغفلة، ورفعت شعار «الجهاد في سبيل الله» لتحرير الأرض المقدسة، وقدمت صفوة أبنائها للمعركة مع اليهودية الخبيثة ـ كان مصيرها «الحل» والتنكيل والتعذيب، والمصادرة، ليتم توقيع هدنة «رودس»، وتتمكن إسرائيل من التقاط أنفاسها، وبناء قوتها، وتثبيت دعائمها، بهذه الفرصة الذهبية التي أتاحها لها، الحكم المصري.

واغتيل رئيس الوزارة الذي وقع الهدنة، ونكل بالجماعة المجاهدة، وسيق جماعة من صفوة أبنائها إلى ظلمات السجن بتهمة «الاتفاق على قلب نظام الحكم بالقوة»، ثم اغتيل من بعد مؤسس هذه الجماعة ومرشدها، على أيدي رجال الحكومة، وبسيارة حكومية، وفي أكبر شارع من شوارع القاهرة، ليكون هدية للملك فاروق بمناسبة عيد ميلاده ١١ فبراير، أي نفس صباح اليوم الذي قتل في مسائه الشهيد «حسن البنا».

وازدادت سطوة الإرهاب، واشتدت وطأة الطغيان، وامتلأت السجون والمعتقلات، ولم يكن من الممكن أن يدوم هذا طويلاً، فسقطت وزارة الأقلية الإرهابية، وبدأ الاستعداد لانتخابات جديدة، وانتخب برلمان جديد، وشكلت حكومة جديدة، وهبت رياح الحرية على الوطن المصري باردة منعشة، ونفس الناس عن مشاعرهم المكبوتة، وأفكارهم الحبيسة، ضد الظلم والظلام، ضد الاستعمار وأعوانه، ضد الإقطاع والاحتكار، ضد الفساد والطغيان، ضد الترف والانحلال، ضد القصر وحاشيته، ضد المتاجرين بالحكم، والمتلاعبين بالوطن، والمستغلين للشعب، ضد الذين صنعوا هزيمة سنة ١٩٤٨م. ضد الذين تاجروا بالأسلحة الفاسدة، ضد كل الأوضاع الجائرة المنحرفة.

وكان للتيار الإسلامي ـ بألسنته وأقلامه، وأفراده وشعبه ومراكزه الممتدة في جسم الشعب كالشعيرات الدموية ـ القدح المعلى في إثارة هذه الأفكار والمشاعر، وفي قيادة الحركة الشعبية ضد قوى الظلم والظلام.

وساعد على ذلك جو الحرية الذي نعمت به البلاد في تلك الفترة الذهبية القصيرة التي لم تر مصر مثلها إلى اليوم.

ثم كانت حركة المقاومة للانجليز في قناة السويس التي تزعمتها الحركة الإسلامية، وكان شبابها في الجامعات والأزهر في طليعة أبطال الجهاد، ولم يبخل القدر عليهم فاتخذ منهم شهداء، وضمهم إلى سجل الخالدين، وبقيت أسماء عمر شاهين، وأحمد المنيسي، وعادل غانم، وغيرهم تذكرة للذين تنسيهم الأيام، وحجة على الذين يجحدون العيان.

ثم كان حريق القاهرة في ٢٦ يناير سنة ١٩٥٢م، وإعلان الأحكام العرفية، ودخول مصر في عهد من القلقلة والتوجس والاضطراب كان لا بد أن يحدث بعده شيء، تنبأ به «حسن البنا» فيما نقلناه عنه، حين قال: إني لأرى الوميض خلال الرماد، ويوشك أن يكون له ضرام!

كان التيار الإسلامي هو أقوى التيارات التي تقود الشعب وتؤثر فيه، وكان المتوقع أن يكون هو وارث «الليبرالية» الفاشلة المنهارة، وكان هذا التيار يمتد يوماً بعد يوم فيكتسب ولاء الألوف إثر الألوف، بل الملايين بعد الملايين، بوضوحه وبساطته، وشموله، وتوازنه، وسموّه، وقوة تأثيره، ووجود رصيده في فطرة الشعب وأعماقه.

ولكن القوى العالمية المتربصة بالإسلام ـ بأجهزتها الحساسة الراصدة لكل حركة إسلامية ـ كانت متنبهة غير غافلة عن بلد كمصر، له مركزه الجغرافي والتاريخي والديني والثقافي في العالم العربي والإسلامي، وله ثقله وتأثيره الذي لا يجحد، كانت هذه القوى الجبارة تخشى ـ كل الخشية ـ أن تنجح الحركة الإسلامية في مصر، فتضم إلى قوتها الشعبية قوة الدولة وسلطان الحكم. وبذلك تتاح الفرصة لظهور «صلاح الدين» آخر في مصر، فتتبخر أحلام اليهود في القدس وفلسطين ودولة إسرائيل الكبرى، من الفرات إلى النيل، كما تحطمت من قبل آمال الصليبيين. فكان لا بد من البحث عن وارث ـ غير إسلامي ـ لليبرالية المولّية.

وانتهت هذه الفترة القلقة المضطربة بقيام الجيش المصري بالانقلاب العسكري الذي تم في صبيحة ٢٣ يوليو ـ تموز ـ ١٩٥٢م[١].

وغدت الجريمة التي اتهم بها رجال الحركة الإسلامية من قبل، ودخلوا من أجلها السجون، وذاقوا ألوان العذاب ـ جريمة قلب نظام الحكم بالقوة ـ هي نفسها المأثرة التي يفخر بها رجال الجيش «الأبطال»!.

(١) يراجع كوبلاند في «لعبة الأمم» تعريب مروان خير ـ نشر دار الفتح ـ بيروت.

والناس من يلق خيراً قائلون له ما يشتهي، ولأم المخطىء الهَبَلُ

ولا شك أن هذا «الانقلاب» قد صفق له الشعب، وأيدته كل القوى، وفي مقدمتها الحركة الإسلامية التي لم تسبر غور هؤلاء الضباط الأحرار، ولم تعرف ماذا يضمرون نحو الإسلام، وقد غروا الكثيرين بمظهرهم، وتظاهروا بأنهم «حملة المصاحف»، وأنصار الله، وعسكر الإيمان.

كان تأييد الشعب لهذا الانقلاب على أساس أنه سيزيل السلطة الفاسدة، ويتيح الفرصة لتعديل الدستور، وإجراء انتخابات حرة نزيهة يتسلم المدنيون بعدها السلطة، ثم يعود الجيش إلى ثكناته مشكوراً، مجللاً بالثناء، أما أن يتولى العسكر السلطة إلى الأبد، فلم يكن هذا في حسبان أحد ممن أيدوا الانقلاب.

لم يكن هذا «الانقلاب» في بدايته يسمى «ثورة» وإنما يسمونه «حركة الجيش المباركة»، بل كان قائد الانقلاب في ذلك الحين ـ اللواء محمد نجيب ـ يحذر من إطلاق كلمة «ثورة» ويقول: «لا تقولوا: ثورة، بل نهضة وتطور إلى الأمام». ولكن بمرور الأيام بدأت تظهر كلمة «ثورة» إلى حيز الإعلام، وعلى أطراف الألسنة والأقلام، وعرف الناس «مجلس الثورة» و «محكمة الثورة» ثم «فلسفة الثورة».

والذي يبدو من استقراء الأحداث أن قادة هذا الانقلاب أو هذه الثورة لم يكونوا يحملون فكرة أو «إيديولوجية» جديدة. إنما كانت عندهم بعض أفكار ـ من هنا وهناك ـ عن إصلاح الفساد، وعن العدالة الاجتماعية، وتقوية الجيش، وإقامة حياة ديمقراطية سليمة، مما لا يخرج ـ كثيراً ـ عن الخط الليبرالي الديمقراطي السابق، حسبما أعلن فيما بعد عن المبادىء أو الأهداف الستة.

ثم ظهر الاتجاه الاجتماعي للثورة فيما سمي «الاشتراكية الديمقراطية التعاونية»، إلى أن جاءت قوانين يوليو سنة ١٩٦١م، فاتجهت بالثورة، أو اتجهت بها الثورة، وجهة «الاشتراكية الثورية»، التي لم تكن تحلم يوماً بمثل هذا الانتصار في عالمنا العربي، لولا أن فرضت بأسنة الرماح!

لقد بدأت الانقلابات العسكرية في العالم العربي منذ سنة ١٩٤٩، حين قام «حسني الزعيم» بحركته العسكرية في سورية، وقد ثبت مؤخراً أنه كان بوحي أجنبي إمبريالي[١] ـ ثم كانت انقلابات الحنّاوي فالشيشكلي.

ولكن الاتجاه الثوري لم يتضح إلاَّ بعد ظهور ثورة ٢٣ يوليو سنة ١٩٥٢، التي كانت بداية لموسم ثورات أخرى في عالمنا العربي، انتهى بقيامها عهد الليبرالية المهترىء، وانتقل بها الحكم من الساسة «المحترفين» إلى «الضباط المغامرين» وانتقلت البلاد من دوامة «الحزبية» لتدخل في دوامة «الثورية».

وبقي قليل من البلدان العربية الليبرالية يعاني مرض الموت، أو الشيخوخة، ولكنه يحاول تأخير النهاية بالحقن المقوية، وهيهات هيهات، فلكل داء دواء إلاَّ الهرم!

فشل الليبرالية في تركية:

وكما أثبتت التجربة الليبرالية الغربية الديمقراطية فشلها في البلاد العربية، أثبتت فشلها كذلك في البلاد الإسلامية الأخرى.

وأوضح مثل لهذا الفشل هو تجربة تركية الحديثة، تركية «أتاتورك» التي أخذت التجربة الليبرالية الغربية بحذافيرها، وغاصت فيها إلى أذقانها، وحاولت أن تخلق من الشعب الشرقي المسلم شعباً غربياً في كل شيء.

لقد اصطدمت هذه المحاولة الجريئة المحمومة بطبيعة الشعب: بعقيدته وشريعته، بمقدساته، بمفاهيمه، بمشاعره، بأنظمته، بتراثه، بتقاليده، بكل ما يعتز به ويحرص عليه، ولكن قائد هذه التجربة ومن وراءه لم يبالوا بتحطيم أي شيء في سبيل غرضهم.

فماذا حققت هذه التجربة من منافع للشعب التركي الباسل؟ وماذا قدمت من

---

(١) لعبة الأمم.

ثمرات؟ وماذا خلفت من آثار؟

لقد كان الذي تنشده «تركية» هو «التقدم» هو «التكنولوجيا» هو «العلم» الذي تعمر به أرضها، وتطور به اقتصادها، وتسلم به جيوشها، ويخرجها من الضعف إلى القوة، ومن الاعتماد على الزراعة إلى تطور صناعي يليق بها.

ولكن المؤسف أن هذا كله لم يتحقق برغم الثمن الباهظ الذي دفعه الشعب التركي المسلم، وبرغم مرور نحو نصف قرن على التجربة الكمالية.

ولقد زرت تركية الشقيقة أكثر من مرة، فلم أجد آثار نهضة علمية ولا صناعية كما كنت أتوقع، بل وجدت آثار الفقر والتخلف بادية للعيان، ولم أر معالم بارزة يمكن أن يقال: هذه مآثر «التغريب» الليبرالي الكمالي، إلاَّ صور وتماثيل «الزعيم البطل» في كل محل وكل مكتب وكل ميدان!! كل ما رأيناه من معالم ومآثر إنما هو من آثار سلاطين آل عثمان!

ولا غرو أن وجدت مظاهر التذمر والسخط والبلبلة والشكوى من سوء الأحوال، واختلال الأوضاع في كل مكان، وعلى كل لسان.

ولم يكد يشعر الشعب بشيء من البحبحة والحرية الدينية في عهد المرحوم عدنان مندريس. حتى انفجرت الروح الإسلامية في الشعب التركي، وبدا أن السنوات السود التي مرت به لم تغير حقيقته، وظهر نشاط إسلامي في مجالات عديدة، ارتعدت له القوى المعادية للإسلام، فكان انقلاب الجيش بقيادة «جمال جورسيل» ومحاكمة عدنان مندريس وقتله ودفنه سراً، بحيث لا يعرف الشعب مكان قبره. واليوم تتوزع تركية اتجاهات ثلاثة: الاتجاه الكمالي، ويدعمه الاستعمار الذي من الخارج، وأولياؤه من ضباط الجيش في الداخل، والاتجاه اليساري، وتدعمه الدول الشيوعية... والاتجاه الإسلامي، ولا يدعمه إلاَّ الله وإيمان الشعب.

ولا يدري إلاَّ الله عاقبة هذا الصراع والانقسام.